الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي افلو

مطبوعة بيداغوجية

محاضرات في المالية العامة

موجهة لطلبة السنة الثانية علوم اقتصادية

من إعداد الدكتور: دادة صلاح الدين

الموسم الجامعي: 2024/2023

الفهرس

العنوان	الصفحة
مقدمة	01
الفصل الاول : مدخل لتطور المالية العامة وعلاقتها بالعلوم الأخرى	02
المرحلة الأولى: المالية العامة في العصور القديمة (قبل القرن السادس عشر):	02
المرحلة الثانية: المالية العامة في العصور الوسطى	02
المرحلة الثالثة: المالية العامة في العصر الحديث (القرن التاسع عشر – القرن العشرين)	03
المرحلة الرابعة: المالية العامة في العصر الحالي (القرن الحادي والعشرين)	03
علاقة المالية العامة بالعلوم الأخرى:	03
تأثير الاقتصاد الكنزي على إدارة الدورة الاقتصادية في المالية العامة:	04
النتائج السلبية المحتملة لزيادة الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الكينزي	05
مستجدات المالية العمومية	07
الفصل الثاني: الإيرادات العامة	09
تعريف الايرادات العامة	09
أنواع الإيرادات العامة	09
أهمية الإيرادات العامة:	10
التحديات التي تواجه الإيرادات العامة	10
مصار الإيرادات العامة	12
العوامل المؤثرة على مصار الإيرادات العامة	14
أمثلة على الأصول التي يمكن للحكومة الاعتماد عليها لتمويل أنشطتها	15
تطور الإيرادات العامة في الجزائر	17
تحديات في تنويع مصادر الإيرادات	18
تعزيز ثقافة الضرائب بين المواطنين في الجزائر	20
الفصل الثالث: النفقات العامة	21

تعريف النفقة العامة	21
أنواع النفقات العامة	21
أهمية النفقات العامة	22
تحديات إدارة النفقات العامة	22
أهم الأدوات والتقنيات لتحسين كفاءة إدارة النفقات العامة	24
النفقات العامة التي تشملها النفقات الجارية:	28
النفقات العامة التي تشملها النفقات الرأسمالية	30
النفقات العامة التي تشملها النفقات التشغيلية	32
مصادر تمويل النفقات العامة في الجزائر	34
التدابير المتخذة لمكافحة الفساد في إدارة النفقات العامة في الجزائر	35
الفصل الرابع: الموازنة العامة	48
تعريف الموازنة العامة	48
أهداف الموازنة العامة	49
أنواع الموازنات العامة	51
الأهداف الرئيسية للموازنة العامة	53
الموازنة العامة في الجزائر	57
صور هدر المال العام في الجزائر	59
الفصل الخامس: المالية العامة في النظام الإسلامي	60
المبادئ الأساسية	61
الأنظمة المالية في النظام الإسلامي	63
أهمية المالية العامة في النظام الإسلامي	65
أدوات المالية العامة في النظام الإسلامي	66
الفصل السادس: المحاور والتحديات الاقتصادية الحالية المؤثرة على المالية العمومية	66
اليات بناء الموازنة الحديثة	67
التحديات الرئيسية التي تواجه بناء الموازنة الحديثة	70

اليات تحسين الشفافية في إدارة الميزانية	72
ميكانيزمات تحسين الشفافية المالية باستخدام التكنولوجيا بشكل أكبر	73
كيف يمكن قياس فعالية استراتيجيات الشفافية المالية	75
أبرز التحديات التي تواجه تنفيذ استراتيجيات الشفافية المالية	76
بعض الأمثلة الناجحة لتطبيق الشفافية المالية في دول مختلفة	77
كيف يمكن للدول العربية الاستفادة من هذه التجارب	78
الدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمات غير الحكومية في تعزيز الشفافية المالية	80
أمثلة ناجحة لمنظمات غير حكومية حققت تقدمًا في الشفافية المالية	81
قائمة المراجع	84

مقدمة:

لقد اخذ مفهوم المالية العامة في الظهور خاصة مع تبني الفكر الكينزي الذي اتى على انقاض المدرسة الكلاسيكية والذي يؤمن بفكرة وجوب تدخل الجولة في الحياة الاقتصادية، منطلقا من ان الدولة لها القوة والوسائل في مجابهة الاختلالات والازمات.

فالمالية العامة تحاول ان توفق بين زيادة الطلب الكلي من السلع والخدمات وبين المداخيل المتاحة لتغطية هذه الزيادة، ومن اجل التحكم اكثر في هذا الاشكال فهي تستعين ببعض الاليات والتي تسمى ادوات المالية العامة والمتمثلة في (الايرادات العامة، النفقات العامة، الموازنة العامة، والقروض العامة).

نقدم هذه المطبوعة لطلبتنا من اجل تعميق مفاهيمهم حول هذا الموضوع، كما حاولنا استهداف اسلوب بسيط وحرصنا على اختيار مصطلحات مفهومة، تجلب وتحفز القاريء.

قسمنا المطبوعة البيداغوجية التي بين ايدينا الى خمسة فصول:

الفصل الاول: مدخل لتطور المالية العامة وعلاقتها بالعلوم الأخرى

الفصل الثاني: الإيرادات العامة

الفصل الثالث: النفقات العامة

الفصل الرابع: الموازنة العامة

الفصل الخامس: المالية العامة في النظام الإسلامي

الفصل السادس: المحاور والتحديات الاقتصادية الحالية المؤثرة على المالية العمومية

الفصل الاول : مدخل لتطور المالية العامة وعلاقتها بالعلوم الأخرى

لقد شهدت المالية العامة الكثير من المحطات والتواريخ التي رسمت اتجاهاتها ومبادئها، والتي كانت نتيجة لتطور المجتمع، ولبروز دور الدولة في المعاداة الاقتصادية، سنحاول من خلال هذا الفصل التعريج على اهم هذه المراحل:

اولا: التطور التاريخي للمالية العامة

تُعدّ المالية العامة مجالًا واسعًا يتطور باستمرار، وقد مرّ بتغيرات كبيرة عبر التاريخ. يمكن تقسيم هذا التطور إلى مراحل رئيسية:

1. المرحلة الأولى: المالية العامة في العصور القديمة (قبل القرن السادس عشر):

اهم صور المالية العامة في هاته الحقبة هي النقاط التالية:

❖ **التركيز على جمع الضرائب:**

كانت المالية العامة في هذه المرحلة تركز بشكل أساسي على جمع الضرائب لتمويل احتياجات الدولة، مثل الجيش والدفاع.

❖ **الضرائب غير المنظمة:**

لم تكن هناك أنظمة ضريبية منظمة، وكانت الضرائب تُفرض بشكل عشوائي وغير عادل.

❖ **الاستخدام المحدود للإنفاق العام:**

كان الإنفاق العام محدودًا جدًا، ولم تكن هناك برامج اجتماعية أو مشاريع تنموية كبيرة[1].

2. المرحلة الثانية: المالية العامة في العصور الوسطى (القرن السادس عشر – القرن الثامن عشر):

اهم ما ميز هذه المرحلة هي النقاط التالية:

❖ **ظهور الدول القومية:**

أدّى ظهور الدول القومية إلى زيادة الحاجة إلى تمويل أكبر، مما أدّى إلى تطوير أنظمة ضريبية أكثر تنظيماً.

[1] محمود حسين الوادي، **تنظيم الإدارة المالية من أجل ترشيد الإنفاق الحكومي ومكافحة الفساد**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص 54.

❖ **الاستخدام المتزايد للإنفاق العام:**

بدأت الدول في استخدام الإنفاق العام لتمويل مشاريع البنية التحتية، مثل الطرق والجسور.

❖ **ظهور نظرية "العقد الاجتماعي":**

بدأت نظرية "العقد الاجتماعي" في التأثير على المالية العامة، حيث أصبحت الدولة ملزمة بتوفير الخدمات العامة للمواطنين مقابل الضرائب التي يدفعونها[2].

3. المرحلة الثالثة: المالية العامة في العصر الحديث (القرن التاسع عشر – القرن العشرين):

اهم ما ميز هذه المرحلة النقاط التالية:

❖ **النمو السريع للإنفاق العام:**

شهد هذا العصر نموًا سريعًا في الإنفاق العام، خاصةً في مجالات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية.

❖ **ظهور النظم الضريبية الحديثة:**

تم تطوير أنظمة ضريبية أكثر عدلاً وكفاءة، مثل ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة.

❖ **ظهور الاقتصاد الكينزي:**

أثّر الاقتصاد الكينزي بشكل كبير على المالية العامة، حيث أصبح دور الدولة في الاقتصاد أكثر أهمية، خاصةً في إدارة الدورة الاقتصادية.

4. المرحلة الرابعة: المالية العامة في العصر الحالي (القرن الحادي والعشرين):

اهم ما ميز هذه المرحلة النقاط التالية:

❖ **التحديات العالمية:**

تواجه المالية العامة في العصر الحالي العديد من التحديات، مثل تغير المناخ، والتفاوت في الدخل، والديون العامة.

❖ **التقنيات الحديثة:**

[2] Raymond Muzellek, **Finances Publiques**, Dalloz, 15eme édition,Paris, 2019, p :181

أدّت التقنيات الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة، إلى تغيير طريقة إدارة المالية العامة.

❖ **الاستدامة المالية:**

أصبحت الاستدامة المالية هدفًا رئيسيًا للمالية العامة، حيث تسعى الدول إلى ضمان قدرتها على تمويل احتياجاتها على المدى الطويل[3].

5. علاقة المالية العامة بالعلوم الأخرى:

تُعدّ المالية العامة مجالًا متعدد التخصصات، حيث ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالعديد من العلوم الأخرى، منها:

❖ **الاقتصاد:**

يوفر الاقتصاد الأساس النظري للمالية العامة، حيث يُستخدم لتحديد الأهداف الاقتصادية للدولة، وتحليل تأثير السياسات المالية على الاقتصاد.

❖ **العلوم السياسية:**

تُساعد العلوم السياسية في فهم كيفية عمل النظام السياسي، وكيفية تأثيره على السياسات المالية.

❖ **العلوم الاجتماعية:**

تُساعد العلوم الاجتماعية في فهم احتياجات المجتمع، وكيفية تصميم السياسات المالية لتحقيق العدالة الاجتماعية.

❖ **العلوم القانونية:**

تُساعد العلوم القانونية في فهم القوانين واللوائح التي تحكم المالية العامة.

❖ **الإحصاء:**

يُستخدم الإحصاء في جمع وتحليل البيانات الاقتصادية والمالية، مما يُساعد في اتخاذ القرارات المالية[4].

ثانيا: تأثير الاقتصاد الكنزي على إدارة الدورة الاقتصادية في المالية العامة:

[3] ادم مهدي احمد، **مفاهيم المالية العامة**، الطبعة الاولى، الشركة العالمية للطباعة والنشر، القاهرة، 2009. ص 115

[4] احمد زهير شامية وخالد شحادة الخطيب، **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، عمان، 2012، ص 123.

يُعدّ الاقتصاد الكينزي نظرية اقتصادية مهمة أثّرت بشكل كبير على إدارة الدورة الاقتصادية في المالية العامة. يركز الاقتصاد الكينزي على دور الحكومة في إدارة الاقتصاد، خاصةً خلال فترات الركود أو التضخم، من خلال استخدام سياسات مالية ونقدية.

1. السياسات المالية:

❖ الزيادة في الإنفاق الحكومي:

يرى الاقتصاد الكينزي أن زيادة الإنفاق الحكومي خلال فترات الركود تُساعد على تحفيز الطلب الكلي، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والتوظيف.

❖ خفض الضرائب:

يمكن أن يؤدي خفض الضرائب إلى زيادة دخل الأفراد والشركات، مما يُحفّز الإنفاق والاستثمار.

❖ التدخل الحكومي:

يؤمن الاقتصاد الكينزي بدور فعال للحكومة في إدارة الاقتصاد، من خلال التدخل في الأسواق وتقديم برامج اجتماعية لضمان العدالة الاجتماعية.

2. السياسات النقدية:

❖ خفض أسعار الفائدة:

يمكن أن يؤدي خفض أسعار الفائدة إلى تحفيز الاستثمار والإنفاق، مما يُحفّز النمو الاقتصادي.

❖ زيادة المعروض النقدي:

يمكن أن يؤدي زيادة المعروض النقدي إلى خفض أسعار الفائدة، مما يُحفّز الاستثمار والإنفاق.

3. أمثلة على تأثير الاقتصاد الكينزي:

❖ برنامج "نيو ديل" في الولايات المتحدة:

تمّ تنفيذ هذا البرنامج خلال فترة الكساد الكبير، حيث زاد الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية، مما أدّى إلى تحفيز الاقتصاد.

❖ سياسات الإنقاذ خلال الأزمة المالية العالمية:

استخدمت العديد من الدول سياسات كينزية، مثل زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب، لإنقاذ اقتصاداتها من الانهيار.

4. محدوديات الاقتصاد الكينزي:

❖ **التضخم:**

يمكن أن تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى التضخم، خاصةً إذا لم تكن هناك سيطرة على الإنفاق.

❖ **الديون العامة:**

يمكن أن يؤدي الإنفاق الحكومي المتزايد إلى زيادة الديون العامة، مما يُعرّض الاقتصاد للمخاطر على المدى الطويل.

❖ **التدخل الحكومي:**

يمكن أن يؤدي التدخل الحكومي المفرط إلى تشويه السوق، مما يُعرّض الاقتصاد للمخاطر.

يمكن القول يُعدّ الاقتصاد الكينزي نظرية مهمة تُساعد على فهم دور الحكومة في إدارة الدورة الاقتصادية. تُستخدم سياسات كينزية، مثل زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب، لتحفيز النمو الاقتصادي خلال فترات الركود. ومع ذلك، يجب مراعاة محدوديات هذه السياسات، مثل التضخم والديون العامة، عند تطبيقها[5].

5. النتائج السلبية المحتملة لزيادة الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الكينزي:

بينما يرى الاقتصاد الكينزي أن زيادة الإنفاق الحكومي يمكن أن تُحفّز النمو الاقتصادي خلال فترات الركود، إلا أن هناك نتائج سلبية محتملة قد تنجم عن هذا النهج، وهي[6]:

❖ **النفقات الخفية**

➢ **التضخم:**

[5] محمود حسين الوادي وزكرياء احمد عزام، **المالية العامة والنظام المالي في الإسلام**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2000، ص 56.

[6] Pierre Lalumiere, **Les Finances Publiques**, Armand Colin collection, 7 ème édition, Paris, 1993. P :109

زيادة الطلب الكلي: تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات، مما قد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

- **الضغط على الموارد:** قد يؤدي الإنفاق الحكومي إلى زيادة الضغط على الموارد المتاحة، مما قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الخام والسلع النهائية.

- **التضخم المستورد:**

قد تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة، مما قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة.

❖ **الديون العامة**

- **زيادة العجز:**

يؤدي الإنفاق الحكومي المتزايد إلى زيادة العجز في الموازنة العامة، مما قد يؤدي إلى زيادة الديون العامة.

- **تكلفة الفوائد:**

تؤدي زيادة الديون العامة إلى زيادة تكلفة الفوائد على الديون، مما قد يُقلّل من الإنفاق الحكومي على مجالات أخرى.

مخاطر عدم الاستدامة:

قد تؤدي زيادة الديون العامة إلى مخاطر عدم الاستدامة المالية، مما قد يؤدي إلى أزمة مالية.

❖ **تشويه السوق:**

- **التدخل الحكومي:**

قد يؤدي التدخل الحكومي المفرط في السوق إلى تشويه آليات السوق الحرة، مما قد يؤدي إلى انخفاض الكفاءة الاقتصادية.

- **الاعتماد على الحكومة:**

قد يؤدي الإنفاق الحكومي المتزايد إلى زيادة الاعتماد على الحكومة، مما قد يُقلّل من حوافز الأفراد والشركات على العمل والإنتاج.

➢ **الفساد:**

قد يؤدي الإنفاق الحكومي المتزايد إلى زيادة فرص الفساد، مما قد يُقلّل من كفاءة الإنفاق الحكومي.

❖ **انخفاض الاستثمار الخاص:**

➢ **زيادة الضرائب:**

قد تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى زيادة الضرائب، مما قد يُقلّل من حوافز الاستثمار الخاص.

➢ **القلق بشأن المستقبل:**

قد يؤدي الإنفاق الحكومي المتزايد إلى القلق بشأن استدامة الاقتصاد، مما قد يُقلّل من حوافز الاستثمار الخاص.

❖ **انخفاض الإنتاجية:**

➢ **الاعتماد على الإنفاق الحكومي:**

قد يؤدي الاعتماد على الإنفاق الحكومي إلى انخفاض حوافز الأفراد والشركات على زيادة الإنتاجية.

➢ **الفساد:**

قد يؤدي الفساد في الإنفاق الحكومي إلى انخفاض الإنتاجية، حيث تُستخدم الأموال في مشاريع غير مجدية أو غير فعالة.

ثانيا: مستجدات المالية العمومية:

تُشهد المالية العمومية عالميًا تحولات كبيرة في السنوات الأخيرة، مدفوعة بعوامل عدة، منها[7]:

1. **التحديات الاقتصادية العالمية:**

❖ **الركود الاقتصادي:**

أدت جائحة كورونا إلى ركود اقتصادي عالمي، مما أدى إلى انخفاض الإيرادات الحكومية وزيادة الإنفاق على برامج الدعم والإنقاذ.

❖ **التضخم:**

[7] Jean Cathelineau, **Finances publiques**- Politique Budgétaire et Droit financier, LGDJ, Paris, 1976 page : 11.

شهد العالم ارتفاعًا حادًا في معدلات التضخم، مما أدى إلى زيادة الضغط على الحكومات لزيادة الإنفاق على السلع والخدمات الأساسية.

التغيرات المناخية: تتطلب مواجهة التغيرات المناخية استثمارات ضخمة في الطاقة المتجددة والبنية التحتية، مما يضع ضغطًا على المالية العمومية.

2. التغيرات التكنولوجية[8]:

❖ التكنولوجيا الرقمية:

أدت التكنولوجيا الرقمية إلى تحولات كبيرة في أنظمة جمع الضرائب وإدارة الإنفاق، مما يتطلب من الحكومات مواكبة هذه التغيرات.

❖ الذكاء الاصطناعي:

يُستخدم الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات وتحسين كفاءة الخدمات العامة، مما يُمكن أن يُسهم في تحسين كفاءة المالية العمومية.

3. التغيرات الاجتماعية:

❖ التفاوت الاجتماعي:

يزداد التفاوت الاجتماعي في العديد من الدول، مما يُلزم الحكومات بتقديم برامج اجتماعية لدعم الفئات الفقيرة والمهمشة.

❖ التغيرات الديموغرافية:

تُشهد العديد من الدول شيخوخة السكان، مما يُزيد من الضغط على أنظمة الضمان الاجتماعي.

4. التغيرات السياسية:

❖ النزعات الشعبوية:

تُؤثر النزعات الشعبوية على سياسات المالية العمومية، مما يُمكن أن يؤدي إلى زيادة الإنفاق على البرامج الشعبية.

[8] هدى العازوي ومحمد طاقة، **اقتصاديات المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2007، ص 83.

❖ **التحولات الجيوسياسية:**

تُؤثر التحولات الجيوسياسية على العلاقات الاقتصادية بين الدول، مما يُمكن أن يؤثر على تدفقات الاستثمار والمساعدات.

❖ **الاستدامة المالية:**

تركز الحكومات على تحقيق الاستدامة المالية، من خلال تحسين كفاءة الإنفاق وتقليل الديون الحكومية.

❖ **الشفافية والمساءلة:**

تُطالب الحكومات بتحقيق الشفافية والمساءلة في إدارة المالية العمومية، من خلال نشر البيانات المالية وفتح قنوات التواصل مع المواطنين.

❖ **الابتكار في مجال المالية العمومية:**

تُستخدم تقنيات جديدة في مجال المالية العمومية، مثل blockchain و fintech، لتحسين كفاءة الخدمات العامة.

تُعدّ هذه المستجدات من أهم التحديات والفرص التي تُواجه المالية العامة في العالم اليوم. ويُتوقع أن تستمر هذه التغيرات في التأثير على سياسات المالية العامة في السنوات المقبلة.

بينما يمكن أن يُحفّز الإنفاق الحكومي النمو الاقتصادي خلال فترات الركود، إلا أن هناك نتائج سلبية محتملة يجب مراعاتها، مثل التضخم، وزيادة الديون العامة، وتشويه السوق، وانخفاض الاستثمار الخاص، وانخفاض الإنتاجية. لذلك، يجب أن تُستخدم سياسات الإنفاق الحكومي بحذر، مع مراعاة المخاطر المحتملة وتقييمها بعناية، مع الاشارة الى ان المالية العامة تُعدّ مجالًا حيويًا في أي دولة، حيث تُساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. يرتبط هذا المجال ارتباطًا وثيقًا بالعديد من العلوم الأخرى، مما يُساعد في فهمه وتطويره بشكل أفضل.

الفصل الثاني: الإيرادات العامة

الإيرادات العامة هي الأموال التي تجمعها الحكومة من مختلف المصادر لتمويل أنشطتها ونفقاتها.

اولا: أنواع الإيرادات العامة

1. الضرائب[9]:

الضرائب المباشرة: تُفرض على الأفراد والشركات مباشرةً، مثل ضريبة الدخل وضريبة الأرباح.

الضرائب غير المباشرة: تُفرض على السلع والخدمات، مثل ضريبة القيمة المضافة وضريبة الاستهلاك.

2. الرسوم:

رسوم تُفرض مقابل خدمات محددة تُقدمها الحكومة، مثل رسوم الترخيص، رسوم المياه، رسوم الكهرباء.

3. الإيرادات غير الضريبية:

❖ **العائدات من الأصول الحكومية:**

مثل عائدات النفط، عائدات العقارات، عائدات الشركات المملوكة للحكومة.

❖ **المنح والمساعدات:**

منح ومساعدات من الدول الأخرى أو المنظمات الدولية.

❖ **الاقتراض:**

اقتراض الأموال من الأسواق المالية أو من الدول الأخرى.

4. أهمية الإيرادات العامة:

❖ **تمويل الخدمات العامة:**

تُستخدم الإيرادات العامة لتمويل الخدمات العامة مثل التعليم، الصحة، البنية التحتية، الأمن، وغيرها.

❖ **تحقيق العدالة الاجتماعية:**

تُستخدم الإيرادات العامة لتمويل برامج المساعدة الاجتماعية، مثل المساعدات الغذائية، المساعدات الطبية، وغيرها.

❖ **تنظيم الاقتصاد:**

تُستخدم الإيرادات العامة لتنظيم الاقتصاد من خلال فرض الضرائب على السلع الضارة، مثل التبغ والكحول، وتقديم الدعم للسلع المفيدة، مثل الطاقة المتجددة.

[9] سليمان احمد اللوزي وعلي محمد خليل، **المالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ،2000ص 35.

5 العوامل المؤثرة على الإيرادات العامة[10]:

❖ النمو الاقتصادي:

يُؤثر النمو الاقتصادي بشكل كبير على الإيرادات العامة، حيث يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة الدخل، وبالتالي زيادة الإيرادات الضريبية.

❖ السياسات الاقتصادية:

تؤثر السياسات الاقتصادية، مثل السياسات الضريبية، على الإيرادات العامة.

❖ الظروف العالمية:

تؤثر الظروف العالمية، مثل الأزمات الاقتصادية، على الإيرادات العامة، حيث تؤدي الأزمات إلى انخفاض النمو الاقتصادي، وبالتالي انخفاض الإيرادات العامة.

6. التحديات التي تواجه الإيرادات العامة:

❖ التهرب الضريبي:

يُشكل التهرب الضريبي تحديًا كبيرًا للإيرادات العامة، حيث يُؤدي إلى انخفاض الإيرادات الضريبية.

❖ الفساد:

يُؤثر الفساد على الإيرادات العامة، حيث يُؤدي إلى إهدار الأموال العامة.

❖ عدم الكفاءة:

قد تؤدي عدم الكفاءة في إدارة الإيرادات العامة إلى انخفاض الإيرادات العامة.نستطيع القول من خلال ما سبق ان الإيرادات العامة هي عنصر أساسي في تمويل أنشطة الحكومة، وتُستخدم لتمويل الخدمات العامة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتنظيم الاقتصاد. يجب أن تُدار الإيرادات العامة بكفاءة وشفافية، مع مراعاة التحديات التي تواجهها، مثل التهرب الضريبي والفساد.

7. أهمية الإيرادات العامة في تمويل الخدمات العامة[11]:

[10] عبد الله خبابة، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009،ص 189.

[11] محمد دويدار، **دراسات في الاقتصاد المالي**، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، مصر، 1985،ص 12

الإيرادات العامة هي العمود الفقري لتمويل الخدمات العامة، فهي تمثل المصدر الأساسي للأموال التي تُستخدم لتوفير هذه الخدمات الأساسية للمواطنين.

❖ **توفير الخدمات الأساسية:**

➢ **التعليم:**

تُستخدم الإيرادات العامة لتمويل المدارس، ودفع رواتب المعلمين، وتوفير الكتب والمواد الدراسية، مما يُمكن المواطنين من الحصول على تعليم جيد.

➢ **الصحة:**

تُستخدم الإيرادات العامة لتمويل المستشفيات، ودفع رواتب الأطباء والممرضين، وتوفير الأدوية والمعدات الطبية، مما يُمكن المواطنين من الحصول على رعاية صحية مناسبة.

➢ **البنية التحتية:**

تُستخدم الإيرادات العامة لتمويل الطرق، والجسور، والسكك الحديدية، والمرافق العامة الأخرى، مما يُسهّل حركة الأفراد والبضائع ويُساهم في تنمية الاقتصاد.

➢ **الأمن:**

تُستخدم الإيرادات العامة لتمويل قوات الأمن، وتوفير المعدات الأمنية، مما يُساهم في حماية المواطنين والممتلكات.

❖ **تحقيق العدالة الاجتماعية:**

➢ **برامج المساعدة الاجتماعية:** تُستخدم الإيرادات العامة لتمويل برامج المساعدة الاجتماعية، مثل المساعدات الغذائية، المساعدات الطبية، وغيرها، مما يُساعد الفئات الفقيرة والمحتاجة.

➢ **الضمان الاجتماعي:**

تُستخدم الإيرادات العامة لتمويل الضمان الاجتماعي، مثل معاشات التقاعد، إعانات البطالة، مما يُساهم في توفير شبكة أمان اجتماعي للمواطنين.

❖ **تنمية الاقتصاد:**

➢ **الاستثمار في البحث والتطوير:**

تُستخدم الإيرادات العامة لتمويل البحث والتطوير، مما يُساهم في تطوير التقنيات الجديدة وتحسين الإنتاجية.

➢ **دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة:**

تُستخدم الإيرادات العامة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يُساهم في خلق فرص العمل وزيادة النمو الاقتصادي.

❖ **حماية البيئة:**

➢ **الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة:**

تُستخدم الإيرادات العامة للاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة، مما يُساهم في حماية البيئة.

➢ **الحد من التلوث:**

تُستخدم الإيرادات العامة لتمويل مشاريع الحد من التلوث، مثل معالجة المياه العادمة، وإدارة النفايات.

تعتبر الإيرادات العامة هي ضرورية لتمويل الخدمات العامة، فهي تُمكن الحكومة من توفير الخدمات الأساسية للمواطنين، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتنمية الاقتصاد، وحماية البيئة.

ثانيا: مصار الإيرادات العامة

تُجمع الإيرادات العامة من مصادر متنوعة، تُمكن الحكومة من تمويل أنشطتها ونفقاتها.

أبرز مصار الإيرادات العامة:

1. الضرائب:

❖ **الضرائب المباشرة:**

➢ **ضريبة الدخل:**

تُفرض على الأفراد والشركات على دخلهم من مختلف المصادر، مثل الرواتب، الأرباح، الاستثمارات.

➢ **ضريبة الأرباح:**

تُفرض على الشركات على أرباحها من الأنشطة التجارية.

➢ **ضريبة الثروة:**

تُفرض على الأفراد على ثروتهم، مثل العقارات، الأسهم، السندات.

❖ **الضرائب غير المباشرة:**

➢ **ضريبة القيمة المضافة (VAT):**

تُفرض على السلع والخدمات عند بيعها، وتُضاف إلى سعر البيع.

➢ **ضريبة الاستهلاك:**

تُفرض على بعض السلع والخدمات، مثل التبغ والكحول.

➢ **رسوم الجمارك:**

تُفرض على السلع المستوردة.

2. الرسوم:

❖ **رسوم الترخيص:**

تُفرض على الأفراد والشركات للحصول على تراخيص لممارسة أنشطة معينة، مثل ترخيص قيادة السيارة، ترخيص مزاولة المهنة.

❖ **رسوم الخدمات:**

تُفرض مقابل خدمات محددة تُقدمها الحكومة، مثل رسوم المياه، رسوم الكهرباء، رسوم النفايات.

❖ **رسوم الاستخدام:**

تُفرض على استخدام مرافق عامة، مثل رسوم دخول المتاحف، رسوم استخدام الحدائق العامة.

3. الإيرادات غير الضريبية[12]:

❖ **العائدات من الأصول الحكومية:**

مثل عائدات النفط، عائدات العقارات، عائدات الشركات المملوكة للحكومة.

❖ **المنح والمساعدات:**

[12] عادل حشيش ومصطفى رشدي، **مقدمة في الاقتصاد العام**، الطبعة الاولى، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1998، ص 73.

منح ومساعدات من الدول الأخرى أو المنظمات الدولية.

❖ **الاقتراض:**

اقتراض الأموال من الأسواق المالية أو من الدول الأخرى.

4. العوامل المؤثرة على مصار الإيرادات العامة[13]:

❖ **السياسات الاقتصادية:**

تُؤثر السياسات الاقتصادية، مثل السياسات الضريبية، على مصار الإيرادات العامة.

❖ **الظروف الاقتصادية:**

تُؤثر الظروف الاقتصادية، مثل النمو الاقتصادي، على مصار الإيرادات العامة، حيث يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة الدخل، وبالتالي زيادة الإيرادات الضريبية.

❖ **الظروف العالمية:**

تُؤثر الظروف العالمية، مثل الأزمات الاقتصادية، على مصار الإيرادات العامة، حيث تؤدي الأزمات إلى انخفاض النمو الاقتصادي، وبالتالي انخفاض الإيرادات العامة.

ولذلك تُجمع الإيرادات العامة من مصادر متنوعة، مثل الضرائب، الرسوم، والإيرادات غير الضريبية. يُمكن للسلطات الحكومية أن تُستخدم هذه المصادر لتمويل أنشطتها ونفقاتها، بما في ذلك توفير الخدمات العامة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

5. هل يمكن للحكومة أن تعتمد فقط على الإيرادات الضريبية لتمويل أنشطتها؟

من الناحية النظرية، يمكن للحكومة أن تعتمد فقط على الإيرادات الضريبية لتمويل أنشطتها، ولكن هذا الأمر يواجه تحديات عملية كبيرة نجد منها النقاط التالية

❖ **الضغط على المواطنين:**

فرض ضرائب عالية جدًا يمكن أن يُؤدي إلى ضغط كبير على المواطنين، مما قد يُؤثر على دخل الأفراد والشركات، ويُقلل من الاستثمار، ويُؤدي إلى هجرة رأس المال.

[13] نوزاد الهيتي، **مقدمة في الأسواق المالية**، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، 1998، ص89.

❖ **التهرب الضريبي:**

فرض ضرائب عالية جدًا يمكن أن يشجع على التهرب الضريبي، مما يُقلل من الإيرادات الحكومية.

❖ **النمو الاقتصادي:**

الاعتماد الكلي على الضرائب قد يُؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي، حيث يمكن أن يُقلل من الاستثمار، ويُؤثر على رغبة الشركات في التوسع.

❖ **العدالة الاجتماعية:**

فرض ضرائب عالية جدًا على بعض الفئات، مثل ذوي الدخل المنخفض، قد يُؤثر على العدالة الاجتماعية. ولذلك نقول لا يُمكن للحكومة أن تعتمد فقط على الإيرادات الضريبية لتمويل أنشطتها، حيث يُواجه هذا الأمر تحديات عملية كبيرة. يُفضل أن تُستخدم مصادر متنوعة لتمويل أنشطة الحكومة، بما في ذلك الضرائب، والعائدات من الأصول الحكومية، والمنح والمساعدات، والاقتراض. يُمكن أن يُساهم هذا التنوع في تقليل الضغط على المواطنين، وتحفيز النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

6. أمثلة على الأصول التي يمكن للحكومة الاعتماد عليها لتمويل أنشطتها[14]:

تُمكن الحكومة من الاعتماد على مجموعة متنوعة من الأصول لتمويل أنشطتها، تُشمل هذه الأصول:

❖ **الموارد الطبيعية:**

➢ **النفط والغاز:**

تُمكن الحكومة من تحقيق عوائد من استخراج النفط والغاز، مثل المملكة العربية السعودية، روسيا، وغيرها.

➢ **المعادن:**

تُمكن الحكومة من تحقيق عوائد من استخراج المعادن، مثل الذهب، الفضة، الحديد، الخ.

➢ **الأراضي الزراعية:**

تُمكن الحكومة من تحقيق عوائد من تأجير الأراضي الزراعية أو بيع المحاصيل الزراعية.

➢ **الغابات:**

[14] حلمي مجيد محمد الحمدي، **المالية العامة**، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1992 ص، 26.

تُمكن الحكومة من تحقيق عوائد من بيع الأخشاب أو من تأجير الأراضي للغابات.

❖ **العقارات:**

➢ **الأراضي الحكومية:**

تُمكن الحكومة من تحقيق عوائد من بيع أو تأجير الأراضي الحكومية.

➢ **المباني الحكومية:**

تُمكن الحكومة من تحقيق عوائد من تأجير المباني الحكومية.

➢ **المرافق العامة:**

تُمكن الحكومة من تحقيق عوائد من رسوم استخدام المرافق العامة، مثل الطرق، الجسور، الموانئ، المطارات.

❖ **الشركات المملوكة للحكومة:**

➢ **شركات النفط والغاز:**

تُمكن الحكومة من تحقيق عوائد من أرباح الشركات المملوكة لها في مجال النفط والغاز.

➢ **شركات الطيران:**

تُمكن الحكومة من تحقيق عوائد من أرباح الشركات المملوكة لها في مجال الطيران.

➢ **شركات الاتصالات:**

تُمكن الحكومة من تحقيق عوائد من أرباح الشركات المملوكة لها في مجال الاتصالات.

➢ **شركات الكهرباء:**

تُمكن الحكومة من تحقيق عوائد من أرباح الشركات المملوكة لها في مجال الكهرباء.

❖ **الأصول المالية:**

➢ **الاحتياطيات النقدية:**

تُمكن الحكومة من استخدام الاحتياطيات النقدية لتمويل أنشطتها.

➢ **السندات الحكومية:**

تُمكن الحكومة من بيع السندات الحكومية لجمع الأموال.

➢ **الاستثمارات:**

تُمكن الحكومة من تحقيق عوائد من استثماراتها في الأسهم والسندات.

مع ملاحظة انه يُمكن للحكومة أن تُستخدم هذه الأصول لتمويل أنشطتها بطرق مختلفة، مثل بيعها، تأجيرها، استغلالها، أو استخدامها كضمان لاقتراض الأموال.

7. تستخدم الأصول المالية لتمويل المشاريع البنية التحتية، ويتم ذلك بطرق متعددة[15]:

❖ **بيع السندات الحكومية:**

تُصدر الحكومة سندات لجمع الأموال من المستثمرين.

تُعد هذه السندات أداة مهمة لتمويل المشاريع البنية التحتية، حيث تُقدم عوائد للمستثمرين.

تُحدد مدة السندات وفوائدها حسب حجم المشروع ومدة استمراره.

❖ **استخدام الاحتياطيات النقدية:**

تُمكن الحكومة من استخدام الاحتياطيات النقدية لتمويل المشاريع البنية التحتية، خاصة المشاريع الصغيرة أو ذات المدى القصير.

تُعد هذه الطريقة مناسبة عندما تكون الاحتياطيات النقدية متوفرة بشكل كافٍ.

❖ **الاستثمار في صناديق البنية التحتية:**

تُمكن الحكومة من الاستثمار في صناديق البنية التحتية التي تُركز على تمويل مشاريع البنية التحتية.

تُساهم هذه الصناديق في جمع الأموال من مصادر متنوعة، مثل المستثمرين المؤسسيين والأفراد.

❖ **إصدار سندات المشاريع:**

تُمكن الحكومة من إصدار سندات خاصة بمشروع معين، مثل مشروع طريق أو سكة حديد.تُعد هذه السندات أداة مناسبة لتمويل مشاريع كبيرة ذات عوائد طويلة الأجل.

❖ **التعاون مع القطاع الخاص:**

[15] Jese Gaston, **Cours de Sciences des Finances et de Legislation financière**, Paris, 1991 , p : 54

تُمكن الحكومة من التعاون مع القطاع الخاص لتمويل المشاريع البنية التحتية، مثل الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP).يُساهم هذا التعاون في مشاركة المخاطر بين القطاعين، وتوفير التمويل اللازم للمشروع، كما يُمكن للحكومة أن تُستخدم هذه الطرق بشكل منفرد أو مجتمعة لتمويل مشاريع البنية التحتية، يعتمد اختيار الطريقة الأنسب على حجم المشروع، مدة استمراره، والظروف الاقتصادية.تُمكن الحكومة من استخدام الأصول المالية لتمويل مشاريع البنية التحتية، تُشمل هذه الطرق بيع السندات الحكومية، استخدام الاحتياطيات النقدية، الاستثمار في صناديق البنية التحتية، إصدار سندات المشاريع، والتعاون مع القطاع الخاص. يُمكن أن تُساهم هذه الطرق في توفير التمويل اللازم لتنفيذ مشاريع البنية التحتية، وتحسين البنية التحتية للبلد.

ثالثا: تطور الإيرادات العامة في الجزائر[16]:

شهدت الإيرادات العامة في الجزائر تطورًا ملحوظًا على مر العقود، تُشمل هذه التطورات:،

1. الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية:

منذ اكتشاف النفط في الجزائر عام 1956، أصبحت الإيرادات النفطية المصدر الرئيسي للإيرادات العامة، حيث شهدت الإيرادات النفطية ارتفاعًا كبيرًا خلال فترة السبعينيات والثمانينيات، نتيجة لارتفاع أسعار النفط العالمية مما أدى هذا الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية إلى تكوين فائض مالي كبير، مما سمح للحكومة بتمويل مشاريع التنمية، وإنشاء البنية التحتية، وتقديم الخدمات العامة.

2. التراجع في الإيرادات النفطية:

شهدت الإيرادات النفطية تراجعًا ملحوظًا خلال التسعينيات، نتيجة لانخفاض أسعار النفط العالمية، وتراجع الإنتاج، حيث أدى هذا التراجع إلى نقص في الموارد المالية، مما أدى إلى تقليص الإنفاق الحكومي، وإعادة هيكلة الاقتصاد.

3. تنويع مصادر الإيرادات:

[16] بوجلال أحمد .غزال مفتاح فاطمة بن عية، **تحديث منظومة الميزانية العامة للدولة وأهميها في المالية العامة**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، المجلد السادس، العدد الاول، الجزائر، 2022، ص – ص: 257-270.

بدأت الحكومة في تنويع مصادر الإيرادات خلال العقد الماضي، من خلال التركيز على زيادة الضرائب، وتطوير القطاعات غير النفطية، مثل السياحة، الفلاحة، والتصنيع، ويُعد هذا التوجه ضروريًا لتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية، وتحقيق الاستدامة الاقتصادية.

4. تحديات في تنويع مصادر الإيرادات:

تُواجه الجزائر تحديات في تنويع مصادر الإيرادات، مثل التهرب الضريبي، وعدم كفاءة نظام جمع الضرائب، وعدم تنافسية الاقتصاد الجزائري، ويُعد تحسين بيئة الأعمال، وتطوير القطاع الخاص، وإصلاح نظام الضرائب، من العوامل المهمة لتحقيق تنويع مصادر الإيرادات.

والجدير بالذكر ان الإيرادات العامة في الجزائر شهدت تطورًا ملحوظًا على مر العقود، تُشمل هذه التطورات الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية، التراجع في الإيرادات النفطية، وتنويع مصادر الإيرادات. تُواجه الجزائر تحديات في تنويع مصادر الإيرادات، وتحسين كفاءة نظام جمع الإيرادات، و إدارة الأصول الحكومية بشكل فعال.

5. تحسين كفاءة نظام جمع الضرائب في الجزائر[17]:

تُواجه الجزائر تحديات في كفاءة نظام جمع الضرائب، مما يؤثر على الإيرادات العامة، وتُشمل الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتحسين كفاءة النظام:

- **إصلاح نظام الضرائب:**
  - **تبسيط نظام الضرائب:**

تُشمل تبسيط الإجراءات، والتقليل من عدد الضرائب، ووضوح القوانين واللوائح.

  - **تحديث نظام الضرائب:**

تُشمل مراجعة القوانين واللوائح، وإدخال ضرائب جديدة، مثل ضريبة الثروة، و ضريبة الأرباح الرأسمالية.

[17] نفس المرجع السابق

➢ **تطبيق ضريبة القيمة المضافة (VAT)[18]:**

تُعد ضريبة القيمة المضافة نظامًا فعالًا لجمع الضرائب، ويساهم في زيادة الإيرادات.

❖ **تحسين إدارة الضرائب:**

➢ **تعزيز الكفاءة الإدارية:**

تُشمل تدريب الموظفين، وإدخال تقنيات جديدة، و تحسين البنية التحتية.

➢ **مكافحة التهرب الضريبي:**

تُشمل تشديد الرقابة، وإدخال عقوبات رادعة، و تحسين التعاون الدولي.

➢ **تحسين نظام جمع المعلومات:**

تُشمل جمع معلومات دقيقة عن دخل الأفراد والشركات، و تحسين نظام مراقبة المعاملات المالية.

❖ **تعزيز الشفافية والمساءلة:**

➢ **نشر المعلومات المالية:**

تُشمل نشر البيانات المالية للوزارات، و الشركات المملوكة للدولة، والمؤسسات العامة.

➢ **تحسين نظام الرقابة:**

تُشمل إنشاء هيئات مستقلة للرقابة، و تحسين دور البرلمان في الرقابة على الحكومة.

➢ **تعزيز ثقافة الضرائب:**

تُشمل توعية المواطنين بأهمية الضرائب، و حقوقهم وواجباتهم.

❖ **تحسين بيئة الأعمال:**

➢ **تبسيط إجراءات إنشاء الشركات:**

تُشمل تقليل البيروقراطية، و تسريع إجراءات التسجيل.

➢ **تحسين نظام القضاء:**

تُشمل سرعة الفصل في القضايا التجارية، و ضمان العدالة.

---

[18] محبوب فاطمة، سنوسي اسامة، **الرقابة المالية كآلية لحوكمة الميزانية العامة للدولة**، مجلة اقتصاد المال و الأعمال، المجلد الثاني، العدد الاول، الجزائر، ص – ص: 197-208.

➢ **توفير الدعم للقطاع الخاص:**

تُشمل توفير التمويل، و التدريب، و المساعدة في الوصول إلى الأسواق.

فتحسين كفاءة نظام جمع الضرائب في الجزائر تُعد أمرًا ضروريًا لضمان استدامة الاقتصاد، وتوفير التمويل اللازم لتمويل الخدمات العامة. تُشمل الإجراءات التي يمكن اتخاذها إصلاح نظام الضرائب، تحسين إدارة الضرائب، تعزيز الشفافية والمساءلة، و تحسين بيئة الأعمال.

6. تعزيز ثقافة الضرائب بين المواطنين في الجزائر[19]:

تُعد ثقافة الضرائب عنصرًا أساسيًا في أي مجتمع، وتُشمل الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتعزيزها في الجزائر:

❖ **التوعية والتثقيف:**

➢ **حملات توعية:**

تُشمل تنظيم حملات إعلامية واسعة النطاق، من خلال وسائل الإعلام، والمواقع الإلكترونية، و وسائل التواصل الاجتماعي، لشرح أهمية الضرائب، و دورها في تمويل الخدمات العامة.

➢ **برامج تعليمية:**

تُشمل إدخال دروس عن الضرائب في المناهج الدراسية، و تنظيم دورات تدريبية للمواطنين، و الموظفين، و الشركات.

➢ **الندوات والمؤتمرات:**

تُشمل تنظيم ندوات ومؤتمرات لإشراك المواطنين في مناقشة قضايا الضرائب، و إبراز أفضل الممارسات.

❖ **الشفافية والمساءلة:**

➢ **نشر المعلومات المالية:**

تُشمل نشر البيانات المالية للوزارات، و الشركات المملوكة للدولة، و المؤسسات العامة، بشكل واضح وسهل الفهم.

➢ **تحسين نظام الرقابة:**

[19] المرجع نفسه، ص – ص، 197 – 208.

تُشمل إنشاء هيئات مستقلة للرقابة، و تحسين دور البرلمان في الرقابة على الحكومة، و ضمان استخدام الإيرادات الضريبية بشكل فعال.

➢ **المسائلة:**

تُشمل محاسبة المسؤولين عن أي سوء استخدام للإيرادات الضريبية، و ضمان عقاب المخالفين.

❖ **تحسين الخدمات الضريبية:**

➢ **تبسيط الإجراءات:**

تُشمل تبسيط الإجراءات الضريبية، و التقليل من عدد الوثائق المطلوبة، و تقديم الخدمات الضريبية بشكل الكتروني.

➢ **تحسين خدمة العملاء:**

تُشمل توفير خدمة عملاء جيدة، و الرد على استفسارات المواطنين بشكل سريع و فعال.

➢ **توفير الاستشارات الضريبية:**

تُشمل توفير الاستشارات الضريبية للمواطنين و الشركات، و مساعدة المواطنين على فهم اللوائح الضريبية.

❖ **تعزيز الثقة في النظام الضريبي:**

➢ **مكافحة الفساد:**

تُشمل مكافحة الفساد في النظام الضريبي، و ضمان نزاهة الموظفين الضريبيين.

➢ **العدالة الضريبية:**

تُشمل ضمان أن كل مواطن يدفع الضرائب عادلًا، و عدم وجود تمييز بين المواطنين.

➢ **التوعية بفوائد الضرائب:**

تُشمل إبراز فوائد الضرائب للمواطنين، و كيفية استخدام الإيرادات الضريبية في تمويل الخدمات العامة.

ان تعزيز ثقافة الضرائب بين المواطنين في الجزائر أمرًا ضروريًا لضمان استدامة الاقتصاد، و توفير التمويل اللازم لتمويل الخدمات العامة. تُشمل الإجراءات التي يمكن اتخاذها التوعية و التثقيف، و الشفافية و المسائلة، و تحسين الخدمات الضريبية، و تعزيز الثقة في النظام الضريبي.

الفصل الثالث: النفقات العامة

1. تعريف النفقة العامة

النفقات العامة هي مصطلح يشير إلى جميع النفقات التي تُصرفها الدولة أو الحكومات المحلية أو المؤسسات العامة لتمويل الخدمات العامة والأنشطة الحكومية[20].

2. أنواع النفقات العامة:

❖ **النفقات الجارية:**

تُشمل هذه النفقات جميع النفقات التي تُصرف على الخدمات العامة، مثل التعليم، الصحة، الأمن، و النقل، و الرواتب و المرتبات للموظفين الحكوميين.

❖ **النفقات الرأسمالية:**

تُشمل هذه النفقات جميع النفقات التي تُصرف على إنشاء البنية التحتية، مثل الطرق، و السدود، و المستشفيات، و المدارس.

❖ **النفقات الاجتماعية:**

تُشمل هذه النفقات جميع النفقات التي تُصرف على برامج الرعاية الاجتماعية، مثل الضمان الاجتماعي، و إعانات العاطلين عن العمل، و المنح الدراسية.

❖ **النفقات الدفاعية:**

تُشمل هذه النفقات جميع النفقات التي تُصرف على الجيش، و الأمن الوطني.

3. أهمية النفقات العامة[21]:

❖ **تمويل الخدمات العامة:**

[20] دم مهدي احمد، **مفاهيم المالية العامة**، الطبعة الاولى، الشركة العالمية للطباعة والنشر، القاهرة،2001، ص، 129.

[21] عاطف صدقي، **المالية العامة**، الطبعة الثانية، دار النهضة العلمية، القاهرة، ،2014، ص، 43.

تُعد النفقات العامة الوسيلة الرئيسية لتمويل الخدمات العامة التي تُقدمها الدولة للمواطنين.

❖ **تحقيق العدالة الاجتماعية:**

تُساهم النفقات العامة في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توفير الخدمات العامة لجميع المواطنين، و دعم الفئات المحتاجة.

❖ **تنمية الاقتصاد:**

تُساهم النفقات العامة في تنمية الاقتصاد من خلال إنشاء البنية التحتية، و دعم القطاعات الاقتصادية.

4. تحديات إدارة النفقات العامة:

الضغط على الموارد اذ تُواجه الدول ضغطًا كبيرًا على الموارد المالية لتمويل النفقات العامة.

الفساد حيث يُمكن أن يُؤثر الفساد على كفاءة إدارة النفقات العامة.

عدم الكفاءة يُؤثر عنصر عدم الكفاءة في إدارة النفقات العامة على جودة الخدمات العامة.

5. أهم التحديات التي تواجه الدول في إدارة النفقات العامة[22]:

تُواجه الدول العديد من التحديات في إدارة النفقات العامة، مما يؤثر على كفاءة الخدمات العامة، و استدامة الاقتصاد. تُشمل أهم هذه التحديات:

❖ **الضغط على الموارد المالية:**

➢ **النمو السكاني:**

يُؤدي النمو السكاني إلى زيادة الطلب على الخدمات العامة، مما يُزيد من الضغط على الموارد المالية.

➢ **التغيرات الاقتصادية:**

تُؤثر التغيرات الاقتصادية العالمية على إيرادات الدول، مما يُقلل من قدرتها على تمويل النفقات العامة.

[22] نفس المرجع السابق، ص، 60.

- **الديون العامة:** تُشكل الديون العامة عبئًا كبيرًا على الموارد المالية، و تُقلل من قدرة الدول على تمويل النفقات العامة.
- **التغيرات المناخية:**

تُؤثر التغيرات المناخية على الاقتصاد و تُزيد من التكاليف الناجمة عن الكوارث الطبيعية، مما يُزيد من الضغط على الموارد المالية.

❖ **الفساد:**

- **الفساد المالي:**

يُؤدي الفساد المالي إلى إهدار الموارد المالية، و يُقلل من كفاءة إدارة النفقات العامة.

- **الفساد الإداري:**

يُؤدي الفساد الإداري إلى عدم الكفاءة في تقديم الخدمات العامة، و يُقلل من جودة الخدمات.

- **الفساد السياسي:**

يُؤثر الفساد السياسي على تخصيص الموارد المالية، و يُقلل من الشعور بالعدالة في توزيع الخدمات العامة.

❖ **عدم الكفاءة:**

- **عدم الكفاءة الإدارية:**

يُؤدي عدم الكفاءة الإدارية إلى إهدار الموارد المالية، و يُقلل من كفاءة تقديم الخدمات العامة.

- **عدم الكفاءة التقنية:**

يُؤدي عدم الكفاءة التقنية إلى عدم الاستفادة من التقنيات المتاحة لتحسين كفاءة إدارة النفقات العامة.

- **عدم الكفاءة في التخطيط:**

يُؤدي عدم الكفاءة في التخطيط إلى عدم تخصيص الموارد المالية بشكل فعال، و يُقلل من كفاءة الخدمات العامة.

❖ **عدم الشفافية:**

➢ **عدم الشفافية في الميزانية:**

يُؤدي عدم الشفافية في الميزانية إلى صعوبة مراقبة استخدام الموارد المالية، و يُقلل من المساءلة.

➢ **عدم الشفافية في التعاقدات:**

يُؤدي عدم الشفافية في التعاقدات إلى إمكانية الفساد، و يُقلل من كفاءة إدارة النفقات العامة.

➢ **عدم الشفافية في المشاريع:**

يُؤدي عدم الشفافية في المشاريع إلى صعوبة تقييم كفاءة المشاريع، و يُقلل من المساءلة.

❖ **عدم المساءلة:**

➢ **عدم المساءلة السياسية:**

يُؤدي عدم المساءلة السياسية إلى عدم القدرة على محاسبة المسؤولين عن إدارة النفقات العامة.

➢ **عدم المساءلة الإدارية:**

يُؤدي عدم المساءلة الإدارية إلى عدم القدرة على محاسبة الموظفين عن سوء استخدام الموارد المالية.

➢ **عدم المساءلة القانونية:**

يُؤدي عدم المساءلة القانونية إلى عدم القدرة على محاسبة المخالفين للقوانين المالية.

الخلاصة:

تُعد إدارة النفقات العامة أمرًا معقدًا و يُواجه الدول عدة تحديات في إدارتها. يُعد التغلب على هذه التحديات أمرًا ضروريًا لضمان استدامة الاقتصاد و تحسين جودة الحياة للمواطنين.

6. أهم الأدوات والتقنيات لتحسين كفاءة إدارة النفقات العامة[23]:

يمكن استخدام مجموعة متنوعة من الأدوات والتقنيات لتحسين كفاءة إدارة النفقات العامة، و تُشمل أهمها:

❖ **تقنيات المعلومات والاتصالات (ICT):**

➢ **نظم المعلومات المالية:**

تُساهم نظم المعلومات المالية في تحسين دقة و سرعة جمع و معالجة البيانات المالية، و تُسهل مراقبة النفقات العامة.

➢ **نظم التخطيط المالي:**

تُساهم نظم التخطيط المالي في تحسين دقة و كفاءة تخطيط الميزانية، و تُسهل مراقبة تنفيذ الميزانية.

➢ **نظم التعاقدات الإلكترونية:**

تُساهم نظم التعاقدات الإلكترونية في تحسين شفافية و كفاءة عمليات التعاقد، و تُقلل من إمكانية الفساد.

➢ **نظم المشاريع:**

تُساهم نظم المشاريع في تحسين إدارة المشاريع، و تُسهل مراقبة التقدم و التكاليف.

➢ **منصات البيانات المفتوحة:**

تُساهم منصات البيانات المفتوحة في زيادة الشفافية و المساءلة في إدارة النفقات العامة.

❖ **تقنيات تحليل البيانات:**

➢ **تحليل البيانات الكبيرة:**

تُساهم تقنيات تحليل البيانات الكبيرة في كشف الأنماط و الاتجاهات في النفقات العامة، و تُساعد في اتخاذ قرارات أفضل.

[23] Louis CARTOU, **Droit Fiscal International et Européen**, Dalloz, 1986. page 57

➢ **التعلم الآلي:**

تُساهم تقنيات التعلم الآلي في تحسين دقة و كفاءة التنبؤ بالنفقات العامة، و تُساعد في اتخاذ قرارات أفضل.

➢ **الذكاء الاصطناعي:**

تُساهم تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين كفاءة و فعالية إدارة النفقات العامة، و تُساعد في كشف الفساد و عدم الكفاءة.

❖ **تقنيات إدارة المخاطر:**

➢ **تقييم المخاطر:**

تُساهم تقنيات تقييم المخاطر في تحديد المخاطر المرتبطة بإدارة النفقات العامة، و تُساعد في وضع خطط للتخفيف منها.

➢ **إدارة المخاطر:**

تُساهم تقنيات إدارة المخاطر في تطوير استراتيجيات للتعامل مع المخاطر المرتبطة بإدارة النفقات العامة.

➢ **التأمين:**

تُساهم التأمينات في تخفيف التكاليف الناجمة عن المخاطر المرتبطة بإدارة النفقات العامة.

❖ **تقنيات المشاركة العامة:**

➢ **الاستشارات العامة:**

تُساهم الاستشارات العامة في تحسين شفافية و مساءلة إدارة النفقات العامة.

➢ **الميزانية المُشاركة:**

تُساهم الميزانية المشاركة في تحسين كفاءة و فعالية تخصيص الموارد المالية.

➢ **المنصات الإلكترونية:**

تُساهم المنصات الإلكترونية في تحسين التواصل و التفاعل بين الحكومة و المواطنين في مجال إدارة النفقات العامة.

❖ **تقنيات تحسين الكفاءة:**

➢ **إعادة هيكلة الإدارة:**

تُساهم إعادة هيكلة الإدارة في تحسين كفاءة و فعالية إدارة النفقات العامة.

➢ **التحسين المستمر:**

تُساهم تقنيات التحسين المستمر في تحسين كفاءة و فعالية العمليات المرتبطة بإدارة النفقات العامة.

➢ **التقنيات الخضراء:**

تُساهم التقنيات الخضراء في تحسين كفاءة و فعالية استخدام الموارد المالية، و تُقلل من التأثير البيئي.

الخلاصة:

تُعد هذه الأدوات و التقنيات أدوات هامة لتحسين كفاءة إدارة النفقات العامة، و تُساهم في تحسين جودة الخدمات العامة، و ضمان استدامة الاقتصاد. يُعد تطبيق هذه الأدوات و التقنيات بشكل فعال أمرًا ضروريًا لتحقيق العدالة الاجتماعية و تحسين مستوى معيشة المواطنين.

7. أنواع النفقات العامة:

يمكن تصنيف النفقات العامة إلى أنواع عديدة، و تُشمل أهمها[24]:

❖ **النفقات الجارية:**

➢ **النفقات الرواتب و الأجور:**

تُشمل رواتب و أجور الموظفين في القطاع العام.

[24] عادل فليح وطلال محمود كداوي، **اقتصاديات المالية العامة**، الجزء الثاني، العراق، دار النجاح،1989، ص، 70.

➢ **النفقات السلعية:**

تُشمل تكاليف الشراء للسلع و الخدمات اللازمة لإدارة القطاع العام.

➢ **النفقات الاجتماعية:**

تُشمل النفقات المخصصة للخدمات الاجتماعية، مثل الصحة و التعليم و الضمان الاجتماعي.

➢ **النفقات العسكرية:**

تُشمل النفقات المخصصة للجيش و الأمن و الدفاع.

➢ **النفقات الخارجية:**

تُشمل النفقات المخصصة للدول الأخرى، مثل المساعدات و المنح.

❖ **النفقات الرأسمالية:**

➢ **النفقات الاستثمارية:**

تُشمل النفقات المخصصة للاستثمارات في البنية التحتية، مثل الطرق و الموانئ و المطارات.

➢ **النفقات التنموية:**

تُشمل النفقات المخصصة للمشاريع التنموية، مثل مشاريع التعليم و الصحة و الزراعة.

➢ **النفقات التكنولوجية:**

تُشمل النفقات المخصصة للاستثمارات في التكنولوجيا، مثل التكنولوجيا الرقمية و التكنولوجيا البيئية.

❖ **النفقات غير المباشرة:**

➢ **النفقات الإدارية:**

تُشمل النفقات المخصصة لإدارة القطاع العام، مثل تكاليف المكاتب و المعدات.

➢ **النفقات القانونية:**

تُشمل النفقات المخصصة للتكاليف القانونية، مثل تكاليف المحاماة.

➢ **النفقات المالية:**

تُشمل النفقات المخصصة للتكاليف المالية، مثل فائدة الديون.

❖ **النفقات حسب الوظيفة:**

➢ **النفقات التعليمية:**

تُشمل النفقات المخصصة للخدمات التعليمية.

➢ **النفقات الصحية:**

تُشمل النفقات المخصصة للخدمات الصحية.

➢ **النفقات الاجتماعية:**

تُشمل النفقات المخصصة للخدمات الاجتماعية.

➢ **النفقات الاقتصادية:**

تُشمل النفقات المخصصة للدعم الاقتصادي.

❖ **النفقات حسب القطاع:**

➢ **النفقات القطاعية:**

تُشمل النفقات المخصصة لقطاعات معينة، مثل قطاع الصحة و قطاع التعليم.

➢ **النفقات الوزارية:**

تُشمل النفقات المخصصة لوزارات معينة.

➢ **النفقات المحلية:**

تُشمل النفقات المخصصة للبلديات و المحافظات.

الخلاصة:

تُعد هذه التصنيفات أمثلة فقط لأنواع النفقات العامة، و تُختلف التصنيفات من دولة إلى أخرى حسب النظام السياسي و الاقتصادي للدولة. يُعد فهم أنواع النفقات العامة أمرًا ضروريًا لضمان شفافية و مساءلة إدارة النفقات العامة.

8. النفقات العامة التي تشملها النفقات الجارية:

النفقات الجارية هي تلك التي تُغطي تكاليف التشغيل اليومي للقطاع العام، و تُشمل أهمها[25]:

❖ **النفقات الشخصية:**

➢ **رواتب و أجور الموظفين:**

تُشمل رواتب و أجور جميع الموظفين في القطاع العام، مثل المعلمين و الأطباء و الموظفين الإداريين.

➢ **الضمان الاجتماعي:**

تُشمل نفقات الضمان الاجتماعي، مثل التأمين الصحي و التأمين الاجتماعي و التأمين على العمل.

➢ **المزايا الاجتماعية:**

تُشمل المزايا الاجتماعية المقدمة للموظفين، مثل العلاوات و الإجازات و التأمين على الحياة.

❖ **النفقات السلعية:**

➢ **تكاليف الشراء:**

تُشمل تكاليف شراء السلع و الخدمات اللازمة لإدارة القطاع العام، مثل الورق و الحبر و الوقود و المعدات و الخدمات الطبيعية.

➢ **تكاليف الصيانة:**

تُشمل تكاليف صيانة المعدات و البنية التحتية و المباني.

➢ **تكاليف الإصلاح:**

تُشمل تكاليف إصلاح المعدات و البنية التحتية و المباني.

❖ **النفقات الاجتماعية:**

➢ **النفقات الصحية:**

[25] حميد بوزيدة، **جباية المؤسسات– دراسة تحليلية في النظرية العامة للضريبة الرسم على القيمة المضافة دراسة نظرية وتطبيقية–**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر ،2007، ص، 42.

تُشمل النفقات المخصصة للخدمات الصحية، مثل تكاليف المستشفيات و المراكز الصحية و الأدوية.

➢ **النفقات التعليمية:**

تُشمل النفقات المخصصة للخدمات التعليمية، مثل تكاليف المدارس و الجامعات و المعلمين.

➢ **النفقات الاجتماعية الأخرى:**

تُشمل النفقات المخصصة للخدمات الاجتماعية الأخرى، مثل رعاية الأطفال و رعاية المسنين و الخدمات الاجتماعية لذوي الإعاقة.

❖ **النفقات العسكرية:**

➢ **النفقات العسكرية:**

تُشمل النفقات المخصصة للجيش و الأمن و الدفاع، مثل رواتب العسكريين و تكاليف المعدات و التدريب.

❖ **النفقات الخارجية:**

المساعدات و المنح: تُشمل النفقات المخصصة للمساعدات و المنح للدول الأخرى.

الخلاصة:

تُشمل النفقات الجاريّة جميع التكاليف التي تُغطي التشغيل اليومي للقطاع العام، و تُعد من أهم أنواع النفقات العامة. يُعد فهم هذه النفقات أمرًا ضروريًا لضمان شفافية و مساءلة إدارة النفقات العامة.

9. النفقات العامة التي تشملها النفقات الرأسمالية[26]:

النفقات الرأسمالية هي تلك التي تُغطي تكاليف الاستثمارات طويلة الأجل في القطاع العام، و تُشمل أهمها:

❖ **النفقات الاستثمارية:**

[26] نفس المرجع السابق ص: 51

➢ **الطرق و الموانئ و المطارات:**

بناء و صيانة و توسيع شبكات النقل.

➢ **الشبكات المائية:**

بناء و صيانة و توسيع شبكات المياه و الصرف الصحي.

➢ **شبكات الطاقة:**

بناء و صيانة و توسيع شبكات الكهرباء و الغاز.

➢ **الاتصالات:**

بناء و صيانة و توسيع شبكات الاتصالات.

➢ **المباني و المعدات:**

تُشمل النفقات المخصصة للبناء و الشراء و صيانة المباني و المعدات مثل:

➢ **المستشفيات و المدارس و المراكز الاجتماعية:**

بناء و صيانة و توسيع المرافق العامة.

➢ **المعدات العسكرية:**

شراء و صيانة و تحديث المعدات العسكرية.

➢ **المعدات الطبيّة:**

شراء و صيانة و تحديث المعدات الطبيّة.

❖ **الاستثمارات في القطاع الخاص:**

تُشمل النفقات المخصصة للاستثمارات في القطاع الخاص مثل:

➢ **المنح و القروض:**

تقديم المنح و القروض للمشاريع الخاصة التي تُساهم في التنمية الاقتصادية.

➢ **الشراكة العامة الخاصة:**

تُشمل النفقات المخصصة للشراكة مع القطاع الخاص في تنفيذ مشاريع البنية التحتية.

❖ **النفقات التنموية:**

➢ **التعليم:**

تُشمل النفقات المخصصة للاستثمارات في التعليم مثل:

➢ **بناء و صيانة المدارس و الجامعات:**

توفير البيئة التعليمية المناسبة.

➢ **تدريب المعلمين:**

تطوير كفاءة المعلمين و تحسين جودة التعليم.

➢ **البحث و التطوير:**

دعم البحث و التطوير في مجال التعليم.

➢ **الصحة:**

تُشمل النفقات المخصصة للاستثمارات في الصحة مثل:

➢ **بناء و صيانة المستشفيات و المراكز الصحية:**

توفير الخدمات الصحية المناسبة.

➢ **شراء المعدات الطبيّة:**

توفير المعدات الطبيّة الحديثة.

➢ **تدريب الكادر الصحي:**

تطوير كفاءة الكادر الصحي و تحسين جودة الخدمات الصحية.

➢ **الزراعة:**

تُشمل النفقات المخصصة للاستثمارات في الزراعة (توفير البنية التحتية للري: تحسين كفاءة الري و زيادة الإنتاجية. توفير الأسمدة و المبيدات و تحسين جودة المحاصيل و زيادة الإنتاجية و تدريب المزارعين و تطوير مهارات المزارعين و تحسين جودة الإنتاج).

❖ **النفقات التكنولوجية:**

- **التكنولوجيا الرقمية:**

تُشمل النفقات المخصصة للاستثمارات في التكنولوجيا الرقمية مثل بناء و صيانة البنية التحتية للإنترنت: توفير الوصول إلى الإنترنت في جميع أنحاء البلاد.

- **تطوير النظم الرقمية:**

تحسين كفاءة الخدمات العامة و تسهيل التعامل مع المواطنين.

- **تدريب القوى العاملة:**

تطوير مهارات القوى العاملة في مجال التكنولوجيا الرقمية.

- **التكنولوجيا البيئية:**

تُشمل النفقات المخصصة للاستثمارات في التكنولوجيا البيئية مثل:

- **تطوير الطاقة المتجددة:**

استغلال مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية و الطاقة الريحية.

- **تطوير نظم إدارة النفايات:**

تحسين نظم إدارة النفايات و حماية البيئة.

- **تطوير نظم الري المستدام:**

تحسين كفاءة الري و حماية الموارد المائية.

الخلاصة:

تُشمل النفقات الرأسمالية جميع التكاليف التي تُغطي الاستثمارات طويلة الأجل في القطاع العام، و تُعد من أهم أنواع النفقات العامة. يُعد فهم هذه النفقات أمرًا ضروريًا لضمان التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد.

10. النفقات العامة التي تشملها النفقات التشغيلية[27]:

النفقات التشغيلية هي تلك التي تُغطي تكاليف تشغيل الأصول المملوكة للدولة، و تُشمل أهمها:

[27] فاطمة السويسي، **المالية العامة– موازنة، ضرائب**–، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، 2005، ص96.

❖ **نفقات التشغيل اليومي:**

➢ **رواتب و أجور الموظفين:**

تُشمل رواتب و أجور جميع الموظفين العاملين في الأصول المملوكة للدولة، مثل المعلمين و الأطباء و الموظفين الإداريين.

➢ **تكاليف الصيانة:**

تُشمل تكاليف صيانة الأصول المملوكة للدولة مثل المباني و المعدات و الشبكات و الآليات.

➢ **تكاليف الإصلاح:**

تُشمل تكاليف إصلاح الأصول المملوكة للدولة مثل المباني و المعدات و الشبكات و الآليات.

➢ **تكاليف الطاقة:**

تُشمل تكاليف الكهرباء و الغاز و الوقود اللازمة لتشغيل الأصول.

➢ **تكاليف المياه:**

تُشمل تكاليف المياه اللازمة لتشغيل الأصول.

➢ **تكاليف الاتصالات:**

تُشمل تكاليف الهاتف و الإنترنت و الفاكس اللازمة لتشغيل الأصول.

➢ **تكاليف المواد الاستهلاكية:**

تُشمل تكاليف المواد الاستهلاكية مثل الورق و الحبر و المواد التنظيفية و اللوازم المكتبية.

❖ **نفقات الخدمات:**

➢ **تكاليف الخدمات الطبيّة:**

تُشمل تكاليف الخدمات الطبيّة المقدمة في المستشفيات و المراكز الصحية.

➢ **تكاليف الخدمات التعليمية:**

تُشمل تكاليف الخدمات التعليمية المقدمة في المدارس و الجامعات.

➢ **تكاليف الخدمات الاجتماعية:**

تُشمل تكاليف الخدمات الاجتماعية المقدمة في المراكز الاجتماعية و مراكز رعاية المسنين و مراكز رعاية الأطفال.

❖ **نفقات أخرى:**

➢ **تكاليف التأمين:**

تُشمل تكاليف التأمين على الأصول المملوكة للدولة.

➢ **تكاليف الضرائب:**

تُشمل تكاليف الضرائب المفروضة على الأصول المملوكة للدولة.

➢ **تكاليف الرسوم:**

تُشمل تكاليف الرسوم المفروضة على الأصول المملوكة للدولة.

الخلاصة:

تُشمل النفقات التشغيلية جميع التكاليف التي تُغطي تشغيل الأصول المملوكة للدولة، و تُعد من أهم أنواع النفقات العامة. يُعد فهم هذه النفقات أمرًا ضروريًا لضمان كفاءة و فعالية إدارة الأصول العامة.

11. مصادر تمويل النفقات العامة في الجزائر[28]:

➢ **الضرائب:**

تُشكل الضرائب المصدر الرئيسي لتمويل النفقات العامة في الجزائر، و تُشمل ضرائب الدخل و الضرائب على الأرباح و الضرائب على القيمة المضافة و الضرائب على الواردات.

➢ **الرسوم:**

[28] سني اسماعيل، شارفي ناصر ، **دور اجهزة الرقابة المالية العليا في تعزيز الشفافية المالية دراسة حالة تقرير مجلس المحاسبة حول تنفيذ الميزانية العامة للدولة**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد السابع، العدد الثاني، الجزائر، 2023، ص- ص: 271-291.

تُشمل الرسوم المفرضة على الخدمات العامة مثل رسوم الجوازات و رسوم التراخيص و رسوم الاستيراد و رسوم التصدير.

- **العائدات من النفط و الغاز:**

تُشكل العائدات من النفط و الغاز جزءًا هامًا من ميزانية الدولة في الجزائر.

- **الاقتراض:** تُلجأ الدولة إلى الاقتراض من الأسواق المالية الدولية و من المؤسسات المالية الدولية لتمويل بعض المشاريع التنموية.

❖ **تحديات إدارة النفقات العامة في الجزائر:**

- **الاعتماد الكبير على العائدات من النفط و الغاز:**

يُعد الاعتماد الكبير على العائدات من النفط و الغاز من أهم التحديات التي تواجه إدارة النفقات العامة في الجزائر، حيث يُؤدي انخفاض أسعار النفط إلى انخفاض العائدات و زيادة العجز في الميزانية.

- **الفساد:**

يُعد الفساد من أهم التحديات التي تواجه إدارة النفقات العامة في الجزائر، حيث يُؤدي الفساد إلى إهدار الموارد العامة و تقليل كفاءة الخدمات العامة.

- **البيروقراطية:**

يُعد البيروقراطية من أهم التحديات التي تواجه إدارة النفقات العامة في الجزائر، حيث يُؤدي البيروقراطية إلى بطء وتعقيد إجراءات التنفيذ و تقليل كفاءة الخدمات العامة.

❖ **التدابير المتخذة لمكافحة الفساد في إدارة النفقات العامة في الجزائر[29]:**

[29] حسونة عبد الغني، **تدابير مكافحة الفساد في إطار القواعد القانونية للمحاسبة العمومية**، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، المجلد الخامس، العدد الاول، الجزائر، 2023، ص- ص: 15-34 .

تُعدّ مكافحة الفساد في إدارة النفقات العامة في الجزائر أولوية وطنية، و تُركز الحكومة على تطبيق مجموعة من التدابير و الاستراتيجيات لضمان شفافية و فعالية إدارة الموارد العامة. تُشمل أهم هذه التدابير:

- **الإطار التشريعي و المؤسساتي:**

- **قانون مكافحة الفساد:** تُعدّ الجزائر من أول الدول العربية التي أصدرت قانونًا مُخصصًا لمكافحة الفساد في عام 2006، و يُركز هذا القانون على منع و مُكافحة جميع أنواع الفساد، و يُحدد عقوبات صارمة للمُخالفين.
- **السلطة الوطنية لمكافحة الفساد:**

تُعدّ السلطة الوطنية لمكافحة الفساد من أهم المؤسسات المختصة بمكافحة الفساد في الجزائر، و تُساهم هذه السلطة في تقديم التوصيات و الاقتراحات للحكومة لتعزيز مكافحة الفساد.

- **هيئة المراقبة المالية:**

تُعدّ هيئة المراقبة المالية من أهم المؤسسات المختصة بمراقبة إدارة النفقات العامة في الجزائر، و تُساهم هذه الهيئة في كشف و منع الفساد في إدارة الموارد العامة.

- **تعزيز الشفافية و المساءلة:**

- **نشر المعلومات العامة:**

تُركز الحكومة على نشر المعلومات العامة حول إدارة النفقات العامة، و ذلك من خلال مواقع الإنترنت و المنشورات و المؤتمرات الصحفية.

- **التقارير المالية:**

تُنشر التقارير المالية للدولة بشكل منتظم و تُخضع للمراجعة من قبل هيئة المراقبة المالية.

- **الاستماع إلى الرأي العام:**

تُشجع الحكومة على الاستماع إلى الرأي العام و تُقدم فرصًا للمواطنين للمشاركة في مناقشة القضايا المتعلقة بإدارة النفقات العامة.

➢ **تحسين إدارة النفقات العامة:**

- **تطبيق نظام الميزانية البرمجية:**

يُساهم نظام الميزانية البرمجية في تحسين كفاءة إدارة النفقات العامة من خلال ربط النفقات بالأهداف و النتائج.

- **تطوير نظم المعلومات:**

يُساهم تطوير نظم المعلومات في تحسين كفاءة إدارة النفقات العامة من خلال توفر بيانات دقيقة و مُحدثة حول إدارة الموارد العامة.

- **تدريب الموظفين:**

تُركز الحكومة على تدريب الموظفين العاملين في إدارة النفقات العامة على مبادئ النزاهة و الشّفافية و مكافحة الفساد.

➢ **التعاون الدولي:**

- **التعاون مع المنظمات الدولية:**

تُتعاون الجزائر مع المنظمات الدولية مثل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) و المنظمة الدولية للمعونة الاقتصادية و التنمية (OECD) في مُكافحة الفساد.

- **مُشاركة الخبرات:**

تُشارك الجزائر الخبرات مع الدول الأخرى في مُكافحة الفساد و تستفيد من الخبرات الدولية في هذا المجال.

➢ **التوعية و التثقيف:**

❖ **حملات التوعية:**

تُنظم الحكومة حملات توعية للمواطنين حول أهمية مكافحة الفساد و دورهم في منع الفساد.

❖ **التثقيف في المدارس:**

تُدرّس مُبادئ النزاهة و الشّفافية و مكافحة الفساد في المدارس لغرس قيم النزاهة في الأجيال القادمة[30].

الخلاصة:

تُعدّ مكافحة الفساد في إدارة النفقات العامة في الجزائر من أهم الأولويات الوطنية، و تُركز الحكومة على تطبيق مجموعة من التدابير و الاستراتيجيات لضمان شفافية و فعالية إدارة الموارد العامة. يُعدّ التعاون بين الحكومة و المجتمع مدني و المنظمات الدولية أمرًا ضروريًا لنجاح مُكافحة الفساد في الجزائر.

الفصل الرابع: الموازنة العامة

1. تعريف الموازنة العامة[31]:

الموازنة العامة هي وثيقة رسمية تُصدرها الدولة تُظهر جميع إيراداتها ونفقاتها خلال فترة زمنية محددة، عادةً ما تكون سنة مالية.

2. أهم مكونات الموازنة العامة:

❖ **الإيرادات:**

تُمثل جميع الأموال التي تتلقاها الدولة من مصادر مختلفة، مثل الضرائب، الرسوم، العوائد من الأصول، القروض، المنح، وغيرها.

❖ **النفقات:**

تُمثل جميع الأموال التي تُنفقها الدولة على مختلف البرامج والمشاريع، مثل التعليم، الصحة، البنية التحتية، الدفاع، وغيرها.

3. أهداف الموازنة العامة:

❖ **تحديد الأولويات:**

[30] المرجع السابق، ص-ص: 15 – 34.

[31] رمزي زكي، **انفجار العجز، علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشي والمنهج التنموي**، الطبعة الاولى، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق ، 2000، ص، 53.

تُحدد الموازنة العامة أولويات الدولة من خلال تخصيص الأموال للمشاريع والبرامج الأكثر أهمية.

❖ **ضمان التوازن المالي:**

تُسعى الموازنة العامة إلى تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات، وذلك لمنع العجز المالي و الحد من الديون العامة.

❖ **تحقيق العدالة الاجتماعية:**

تُسعى الموازنة العامة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توزيع الأموال بشكل عادل على جميع شرائح المجتمع.

❖ **تحفيز النمو الاقتصادي:**

تُسعى الموازنة العامة إلى تحفيز النمو الاقتصادي من خلال تخصيص الأموال للمشاريع الاستثمارية التي تُساهم في خلق فرص العمل وزيادة الإنتاج.

4. أنواع الموازنات العامة:

❖ **الموازنة المتوازنة:**

تُحقق هذه الموازنة التوازن بين الإيرادات و النفقات.

❖ **الموازنة العجزية:**

تُشير هذه الموازنة إلى أن النفقات تُفوق الإيرادات.

❖ **الموازنة الفائضة:**

تُشير هذه الموازنة إلى أن الإيرادات تُفوق النفقات.

5. مراحل إعداد الموازنة العامة:

❖ **التخطيط:**

تُحدد الحكومة أهدافها و أولوياتها للسنة المالية القادمة.

❖ **التقدير:**

تُقدّر الحكومة الإيرادات و النفقات المتوقعة للسنة المالية القادمة.

❖ **المُناقشة:**

تُناقش الموازنة في مجلس النواب و مجلس الشيوخ قبل الموافقة عليها.

❖ **التنفيذ:**

تُنفذ الموازنة من قبل الحكومة خلال السنة المالية.

❖ **المُتابعة:**

تُتابَع تنفيذ الموازنة من قبل الحكومة و البرلمان لضمان التزام الحكومة بأهداف الموازنة.

6. الأهداف الرئيسية للموازنة العامة[32]:

تُمثل الموازنة العامة وثيقة رسمية تُحدد جميع الإيرادات و النفقات للدولة خلال فترة زمنية محددة. تُسعى الموازنة العامة إلى تحقيق عدة أهداف أساسية، منها:

❖ **تحديد الأولويات:**

تُحدد الموازنة العامة أولويات الدولة من خلال تخصيص الأموال للمشاريع و البرامج الأكثر أهمية. تُساهم هذه الخطوة في ضمان توجيه الموارد المالية للمجالات الحساسة و التي تُساهم في تحقيق الرفاه و التنمية للمواطنين.

❖ **ضمان التوازن المالي:**

تُسعى الموازنة العامة إلى تحقيق التوازن بين الإيرادات و النفقات، و ذلك لمنع العجز المالي و الحد من الديون العامة. تُساهم هذه الخطوة في ضمان استدامة الاقتصاد و الحفاظ على قدرة الدولة على تقديم الخدمات العامة للمواطنين.

❖ **تحقيق العدالة الاجتماعية:**

تُسعى الموازنة العامة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توزيع الأموال بشكل عادل على جميع شرائح المجتمع. تُساهم هذه الخطوة في ضمان حصول جميع المواطنين على الخدمات العامة و الفرص التي تُساهم في تحسين مستوى حياتهم.

[32] رمزي زكي، المرجع السابق، ص، 67.

❖ **تحفيز النمو الاقتصادي:**

تُسعى الموازنة العامة إلى تحفيز النمو الاقتصادي من خلال تخصيص الأموال للمشاريع الاستثمارية التي تُساهم في خلق فرص العمل و زيادة الإنتاج. تُساهم هذه الخطوة في تحسين مستوى معيشة المواطنين و زيادة الرفاه الاقتصادي للدولة.

❖ **ضمان شفافية و مساءلة:**

تُسعى الموازنة العامة إلى ضمان شفافية و مساءلة في إدارة الموارد المالية للدولة. تُساهم هذه الخطوة في زيادة ثقة المواطنين في الحكومة و ضمان استخدام الأموال العامة بشكل فعال و نزيه.

❖ **توفير الخدمات العامة:**

تُسعى الموازنة العامة إلى توفير الخدمات العامة للمواطنين، مثل التعليم، الصحة، البنية التحتية، و غيرها. تُساهم هذه الخطوة في تحسين مستوى معيشة المواطنين و زيادة الرفاه الاجتماعي.

❖ **تطوير البنية التحتية:**

تُسعى الموازنة العامة إلى تطوير البنية التحتية للدولة، مثل الطرق، السكك الحديدية، المطارات، و غيرها. تُساهم هذه الخطوة في تحسين الربط بين المناطق و تسهيل الحركة و النقل و زيادة الاستثمار و النمو الاقتصادي.

❖ **تطوير البنية التحتية:**

تُسعى الموازنة العامة إلى تطوير البنية التحتية للدولة، مثل الطرق، السكك الحديدية، المطارات، و غيرها. تُساهم هذه الخطوة في تحسين الربط بين المناطق و تسهيل الحركة و النقل و زيادة الاستثمار و النمو الاقتصادي.

الخلاصة:

تُعدّ الموازنة العامة من أهم الوثائق المالية في الدولة، و تُساهم في تحديد أولويات الدولة و ضمان التوازن المالي و تحقيق العدالة الاجتماعية و تحفيز النمو الاقتصادي. تُسعى الموازنة

العامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية التي تُساهم في تحسين مستوى معيشة المواطنين و زيادة الرفاه الاجتماعي و الاقتصادي للدولة.

7. الموازنة العامة في الجزائر:

تُعدّ الموازنة العامة في الجزائر من أهم الوثائق المالية في الدولة، و تُساهم في تحديد أولويات الدولة و ضمان التوازن المالي و تحقيق العدالة الاجتماعية و تحفيز النمو الاقتصادي وتُسعى الموازنة العامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية التي تُساهم في تحسين مستوى معيشة المواطنين و زيادة الرفاه الاجتماعي و الاقتصادي للدولة، تُناقش الموازنة العامة في الجزائر من قبل البرلمان و تُصادق عليها من قبل رئيس الجمهورية،

و الملاحظ ان الموازنة العامة في الجزائر نواجه عدة تحديات، منها العجز المالي و الديون العامة و الاعتماد الكبير على النفط و الغاز، كما يمكن تلخيصها في النقاط التالية[33]:

❖ الاعتماد الكبير على النفط والغاز:

تعتمد الجزائر بشكل كبير على عائدات النفط والغاز في تمويل موازنتها، مما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية.

انخفاض أسعار النفط في السنوات الأخيرة أدى إلى عجز كبير في الموازنة، مما أجبر الحكومة على خفض الإنفاق وزيادة الضرائب.

❖ العجز المالي المتزايد:

تواجه الجزائر عجزًا ماليًا متزايدًا منذ سنوات، نتيجة لانخفاض أسعار النفط وزيادة الإنفاق الحكومي.

يُؤثر العجز المالي على قدرة الدولة على تمويل مشاريع التنمية والاستثمار، ويُجبرها على الاقتراض من الخارج، مما يُزيد من عبء الديون العامة.

---

[33] لحسن دردوري .الأخضر لقليطي، **الموازنة العامة في التشريع الجزائري**، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد الثاني، العدد الثالث، الجزائر، 2017، ص- ص: 637-655.

❖ **الديون العامة المتزايدة:**

تُعاني الجزائر من ديون عامة متزايدة، نتيجة للاقتراض من الخارج لتمويل العجز المالي.

تُؤثر الديون العامة على قدرة الدولة على تمويل مشاريع التنمية، و تُزيد من عبء الفوائد على الديون.

❖ **ضعف الإيرادات غير النفطية:**

تُعاني الجزائر من ضعف الإيرادات غير النفطية، مما يجعلها معتمدة بشكل كبير على عائدات النفط والغاز.

يُؤثر ضعف الإيرادات غير النفطية على قدرة الدولة على تمويل مشاريع التنمية، ويُجبرها على الاعتماد على الاقتراض من الخارج.

❖ **الفساد و سوء الإدارة:**

يُؤثر الفساد و سوء الإدارة على كفاءة استخدام الأموال العامة، مما يقلل من تأثير الإنفاق الحكومي على التنمية.

يُؤدي الفساد و سوء الإدارة إلى هدر الأموال العامة، و يُقلل من ثقة المواطنين في الحكومة.

❖ **البطالة و ضعف النمو الاقتصادي:**

تُعاني الجزائر من معدلات بطالة مرتفعة، و ضعف النمو الاقتصادي.

يُؤثر ضعف النمو الاقتصادي على قدرة الدولة على خلق فرص عمل جديدة، و يُزيد من الضغط على الموازنة العامة.

❖ **الاعتماد على الواردات:**

تعتمد الجزائر بشكل كبير على الواردات، مما يزيد من الضغط على العملة المحلية و يُقلل من قدرة الدولة على تمويل مشاريع التنمية.

❖ **الظروف الجيوسياسية:**

تُؤثر الظروف الجيوسياسية على استقرار الاقتصاد الجزائري، مما يُؤثر على قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية.

❖ **التغيرات المناخية:**

تُؤثر التغيرات المناخية على الزراعة و الموارد المائية في الجزائر، مما يُؤثر على قدرة الدولة على تأمين الغذاء و المياه.

❖ **النمو السكاني:**

يُؤثر النمو السكاني على قدرة الدولة على توفير الخدمات العامة، مثل التعليم و الصحة و السكن.

❖ **الضغط على الخدمات العامة:**

تُعاني الجزائر من ضغط كبير على الخدمات العامة، مثل التعليم و الصحة و البنية التحتية، مما يُؤثر على جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

❖ **العدالة الاجتماعية:**

تُعاني الجزائر من عدم المساواة في توزيع الثروة، مما يُؤثر على العدالة الاجتماعية و يُزيد من التوتر الاجتماعي.

❖ **غياب التنويع الاقتصادي:**

تعتمد الجزائر بشكل كبير على قطاع النفط والغاز، مما يُؤثر على قدرة الدولة على تحقيق تنويع اقتصادي.

❖ **الفساد و سوء الإدارة:**

يُؤثر الفساد و سوء الإدارة على كفاءة استخدام الأموال العامة، مما يقلل من تأثير الإنفاق الحكومي على التنمية.

يُؤدي الفساد و سوء الإدارة إلى هدر الأموال العامة، و يُقلل من ثقة المواطنين في الحكومة.

❖ **البيروقراطية:**

تُعاني الجزائر من بيروقراطية مُرهقة، مما يُؤثر على كفاءة العمل الحكومي و يُقلل من قدرة الدولة على تنفيذ مشاريع التنمية.

❖ **غياب الشفافية:**

تُعاني الجزائر من غياب الشفافية في إدارة الموارد المالية للدولة، مما يُقلل من ثقة المواطنين في الحكومة و يُؤثر على كفاءة العمل الحكومي.

❖ **الاستثمار الأجنبي:**

تُعاني الجزائر من ضعف الاستثمار الأجنبي، مما يُؤثر على قدرة الدولة على خلق فرص عمل جديدة و تحقيق النمو الاقتصادي.

❖ **البيئة:**

تُعاني الجزائر من تدهور البيئة، مما يُؤثر على الزراعة و الموارد المائية و الصحة العامة.

❖ **التعليم:**

تُعاني الجزائر من ضعف نظام التعليم، مما يُؤثر على قدرة الدولة على توفير القوى العاملة المؤهلة و تحقيق النمو الاقتصادي.

❖ **الصحة:**

تُعاني الجزائر من ضعف نظام الصحة، مما يُؤثر على صحة المواطنين و يُزيد من عبء النفقات على الموازنة العامة.

❖ **البنية التحتية:**

تُعاني الجزائر من ضعف البنية التحتية، مما يُؤثر على النمو الاقتصادي و يُزيد من تكلفة النقل و التجارة.

❖ **الاستقرار السياسي:**

تُؤثر الاستقرار السياسي على الاستثمار الأجنبي و النمو الاقتصادي.

❖ **التقنية:**

تُعاني الجزائر من ضعف التقنية، مما يُؤثر على كفاءة العمل الحكومي و النمو الاقتصادي.

❖ **العدالة الاجتماعية:**

تُعاني الجزائر من عدم المساواة في توزيع الثروة، مما يُؤثر على العدالة الاجتماعية و يُزيد من التوتر الاجتماعي.

8. صور هدر المال العام في الجزائر[34]:

[34] نفس المرجع السابق، ص- ص: 637 – 655.

يُؤثر الفساد على كفاءة استخدام الأموال العامة، مما يُقلل من تأثير الإنفاق الحكومي على التنمية.

يُؤدي الفساد إلى هدر الأموال العامة، و يُقلل من ثقة

نفقات التسيير في الجزائر تشمل مجموعة واسعة من النفقات التي تُغطي تكاليف إدارة الدولة، وتشمل على سبيل المثال لا الحصر:

❖ **رواتب الموظفين:**

تُشكل رواتب الموظفين الحكوميين الجزء الأكبر من نفقات التسيير، وتُشمل رواتب موظفي الوزارات، المؤسسات العامة، وغيرها من المؤسسات الحكومية.

❖ **نفقات التشغيل:**

تُشمل نفقات التشغيل تكاليف الكهرباء، المياه، الإنترنت، الهاتف، الوقود، وغيرها من النفقات التي تُغطي تكاليف تشغيل المؤسسات الحكومية.

❖ **نفقات الصيانة:**

تُشمل نفقات الصيانة تكاليف صيانة المباني، المعدات، السيارات، وغيرها من الأصول الحكومية.

❖ **نفقات النقل:**

تُشمل نفقات النقل تكاليف نقل الموظفين، وغيرها من النفقات المتعلقة بالنقل.

❖ **نفقات الإيجار:**

تُشمل نفقات الإيجار تكاليف إيجار المباني، وغيرها من النفقات المتعلقة بالإيجار.

❖ **نفقات التأمين:**

تُشمل نفقات التأمين تكاليف التأمين على الموظفين، وغيرها من النفقات المتعلقة بالتأمين.

❖ **نفقات السفر:**

تُشمل نفقات السفر تكاليف سفر الموظفين، وغيرها من النفقات المتعلقة بالسفر.

❖ **نفقات الاتصالات:**

تُشمل نفقات الاتصالات تكاليف الهاتف، الإنترنت، وغيرها من النفقات المتعلقة بالاتصالات.

❖ **نفقات الطباعة:**

تُشمل نفقات الطباعة تكاليف طباعة الوثائق، وغيرها من النفقات المتعلقة بالطباعة.

❖ **نفقات الدعاية:**

تُشمل نفقات الدعاية تكاليف الدعاية والإعلان عن الخدمات الحكومية.

❖ **نفقات الاستشارات:**

تُشمل نفقات الاستشارات تكاليف الاستعانة بخدمات خبراء ومهنيين في مجالات مختلفة.

❖ **نفقات التدريب:**

تُشمل نفقات التدريب تكاليف تدريب الموظفين، وغيرها من النفقات المتعلقة بالتدريب.

❖ **نفقات البحث والتطوير**[35]**:**

تُشمل نفقات البحث والتطوير تكاليف إجراء الأبحاث والدراسات، وغيرها من النفقات المتعلقة بالبحث والتطوير.

❖ **نفقات الإدارة:**

تُشمل نفقات الإدارة تكاليف إدارة المؤسسات الحكومية، وغيرها من النفقات المتعلقة بالإدارة.

❖ **نفقات الضيافة:**

تُشمل نفقات الضيافة تكاليف استضافة الزوار، وغيرها من النفقات المتعلقة بالضيافة.

❖ **نفقات الأمن:**

تُشمل نفقات الأمن تكاليف حماية المؤسسات الحكومية، وغيرها من النفقات المتعلقة بالأمن.

❖ **نفقات الخدمات:**

تُشمل نفقات الخدمات تكاليف الحصول على الخدمات من جهات خارجية، مثل خدمات النظافة، وغيرها من الخدمات.

❖ **نفقات أخرى:**

[35] نفس المرجع السابق، ص- ص: 637 - 655.

تُشمل نفقات أخرى أي نفقات أخرى غير مدرجة في القائمة أعلاه.

تختلف نفقات التسيير من مؤسسة حكومية إلى أخرى، وتُحدد هذه النفقات من خلال الاحتياجات و الأنشطة التي تُجريها كل مؤسسة.

نفقات التجهيز في الجزائر تشمل مجموعة واسعة من النفقات التي تُغطي تكاليف شراء وتحديث المعدات والأصول الثابتة التي تستخدمها الدولة في مختلف المجالات، ويمكن تقسيم نفقات التجهيز في الجزائر إلى عدة فئات رئيسية:

❖ **نفقات التجهيز في القطاع العام:**

➢ **البنية التحتية:**

تشمل نفقات إنشاء وصيانة الطرق، السدود، المطارات، الموانئ، الخطوط الحديدية، و المشاريع الأخرى المتعلقة بالبنية التحتية.

➢ **الصحة:**

تشمل نفقات شراء المعدات الطبية، و أجهزة التصوير، و أدوات الجراحة، و أجهزة التحليل، و غيرها من المعدات الطبية.

➢ **التعليم:**

تشمل نفقات شراء أجهزة الكمبيوتر، و اللوحات التفاعلية، و المعدات العلمية، و مختبرات البحث، و غيرها من المعدات التعليمية.

➢ **الزراعة:**

تشمل نفقات شراء الآلات الزراعية، و أدوات الري، و معدات تخزين المحاصيل، و غيرها من المعدات الزراعية.

➢ **الصناعة:**

تشمل نفقات شراء المعدات الصناعية، و خطوط الإنتاج، و أجهزة التحكم، و غيرها من المعدات الصناعية.

❖ **نفقات التجهيز في القطاع الخاص:**

➢ **الشركات:**

تشمل نفقات شراء المعدات والمعدات الخاصة بالشركات، مثل السيارات، الحواسيب، الآلات، و غيرها من المعدات.

➢ **المؤسسات:** تشمل نفقات شراء المعدات الخاصة بالمؤسسات، مثل المعدات الطبية في المستشفيات الخاصة، و المعدات التعليمية في المدارس الخاصة.

❖ **نفقات التجهيز العسكري:**

➢ **الجيش:**

تشمل نفقات شراء الأسلحة، و المعدات العسكرية، و الطائرات، و السفن، و الدبابات، و غيرها من المعدات العسكرية.

➢ **نفقات التجهيز الأمني:**

الشرطة: تشمل نفقات شراء السيارات، و أجهزة المراقبة، و أجهزة الاتصال، و غيرها من المعدات الأمنية.

❖ **نفقات التجهيز في مجال الطاقة:**

➢ **الطاقة:**

تشمل نفقات شراء محطات الطاقة، و معدات توليد الطاقة، و خطوط النقل، و غيرها من المعدات المتعلقة

يمكنك العثور على بعض المعلومات حول نفقات التجهيز في الجزائر من خلال:

الفصل الخامس: المالية العامة في النظام الإسلامي

تُعدّ المالية العامة في النظام الإسلامي موضوعًا هامًا و واسعًا، و تُركز على مبادئ الإسلام في إدارة المال العام و توزيع الثروة.

1. المبادئ الأساسية[36]:

[36] شعبان فهمي عبد العزيز، **اتجاهاتفي إصلاحات السياسة االمالية ودور الاقتصاد الإسلامي**. مقدمة إلى مؤتمر التحديات المعاصرمحاضرة في، القاهرة للاقتصاد المعاصر، :من2إ لى3جويلية،1995 ، ص، 11.

❖ **العدل و التكافؤ:**

يُؤكد الإسلام على العدل و التكافؤ في توزيع الثروة و الموارد، و يُحرم الظلم و الاستغلال.

❖ **الاستخلاف:** يُؤمن الإسلام بأن الإنسان خليفة الله في الأرض، و يُحمل مسؤولية إدارة الموارد و توزيعها بشكل عادل و حكيم.

❖ **الزكاة:**

تُعدّ الزكاة من أركان الإسلام الخمسة، و هي فرض إسلامي يُفرض على المسلمين لإخراج جزء من أموالهم للمساكين و الفقراء و غيرهم من المستحقين.

❖ **الضريبة:**

يُجيز الإسلام فرض الضرائب لتمويل مصالح المجتمع و تقديم الخدمات العامة، و يُشترط أن تُفرض الضرائب بشكل عادل و منصف.

❖ **الإنفاق العام:**

يُؤكد الإسلام على أن الإنفاق العام يجب أن يُوجه لخدمة المجتمع و تحقيق مصالحه، و يُحرم الإنفاق في الأمور التي تُضر بالمجتمع أو تُخالف مبادئ الإسلام.

2. الأنظمة المالية في النظام الإسلامي:

❖ **ميزانية الدولة:**

يُفترض أن تُعدّ ميزانية الدولة بشكل شفاف و عادل، و أن تُركز على الاستثمار في المجالات التي تُفيد المجتمع و تحقق العدالة الاجتماعية.

❖ **نظام الضرائب:**

يُفترض أن يُفرض نظام ضرائب عادل و منصف، و أن يُراعي ظروف المواطنين و قدرتهم على الدفع.

❖ **نظام الزكاة:**

يُفترض أن يُنفذ نظام زكاة فعال و شفاف، و أن يُوجه أموال الزكاة إلى المستحقين بشكل عادل.

❖ **نظام الإنفاق العام:**

يُفترض أن يُوجه الإنفاق العام إلى المجالات التي تُفيد المجتمع و تحقق العدالة الاجتماعية، و أن يُحرم الإنفاق في الأمور التي تُضر بالمجتمع أو تُخالف مبادئ الإسلام.

3. أهمية المالية العامة في النظام الإسلامي[37]:

تُعدّ المالية العامة أداة هامّة لإدارة المجتمع و تحقيق العدالة الاجتماعية و الرخاء للمواطنين. و يُمكن للتطبيق الصحيح لمبادئ الإسلام في المالية العامة أن يُساهم في حل عدة مشاكل اقتصادية و اجتماعية، مثل الفقر و البطالة و الفساد، والملاحظ توجد أمثلة عملية عديدة على تطبيق مبادئ المالية العامة في النظام الإسلامي، سواء في الماضي أو الحاضر و يمكن أن نذكر بعض الأمثلة التالية:

❖ **في الماضي:**

➢ **الخلافة الراشدة:**

تُعدّ الخلافة الراشدة (632-661 م) مثالًا كبيرًا على تطبيق مبادئ المالية العامة في النظام الإسلامي. فقد تميزت هذه الخلافة بالعدالة و النزاهة في إدارة المال العام، و تم توجيه الإنفاق إلى المجالات التي تُفيد المجتمع و تحقق العدالة الاجتماعية. كما تم فرض الضرائب بشكل عادل و منصف، و تم توزيع الثروة بشكل عادل بين أفراد المجتمع.

➢ **الدولة الأموية:**

تُعدّ الدولة الأموية (661-750 م) مثالًا آخر على تطبيق بعض مبادئ المالية العامة في النظام الإسلامي. فقد تم تأسيس نظام ضرائب متطور في هذه الدولة، و تم توجيه الإنفاق

[37] محمد عبد المنعم عفر وأحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق**، الإسكندرية:مؤسسة شباب الجامعة، 1999، ص131.

إلى المجالات التي تُفيد المجتمع. ولكن كان هناك بعض الاختلالات في توزيع الثروة و العدالة الاجتماعية في هذه الدولة.

➢ **الدولة العباسية:**

تُعدّ الدولة العباسية (750-1258 م) مثالًا على تطبيق بعض مبادئ المالية العامة في النظام الإسلامي. فقد تم تأسيس نظام ضرائب متطور في هذه الدولة، و تم توجيه الإنفاق إلى المجالات التي تُفيد المجتمع. ولكن كان هناك بعض الاختلالات في توزيع الثروة و العدالة الاجتماعية في هذه الدولة.

❖ **في الحاضر:**

تُطبق دول إسلامية عديدة مبادئ المالية العامة في النظام الإسلامي في حاضرنا. و يمكن أن نذكر بعض الأمثلة التالية:

➢ **ماليزيا:**

تُطبق ماليزيا نظام ضرائب متطور و عادل، و تُوجه الإنفاق إلى المجالات التي تُفيد المجتمع و تحقق العدالة الاجتماعية.

➢ **الإمارات العربية المتحدة:**

تُطبق الإمارات العربية المتحدة نظام ضرائب متطور و عادل، و تُوجه الإنفاق إلى المجالات التي تُفيد المجتمع و تحقق العدالة الاجتماعية.

➢ **السعودية:**

تُطبق السعودية نظام ضرائب متطور و عادل، و تُوجه الإنفاق إلى المجالات التي تُفيد المجتمع و تحقق العدالة الاجتماعية.

ملاحظة:

يُمكن لك العثور على مزيد من المعلومات من خلال قراءة الكتب و المقالات التي تُناقش المالية العامة في النظام الإسلامي. و يُمكن لك أيضًا التواصل مع المؤسسات و الخبراء في هذا المجال للحصول على مزيد من المعلومات و التوضيحات.

4. أدوات المالية العامة في النظام الإسلامي[38]:

❖ **المُصادرة:** تُعدّ المصادرة من أدوات المالية العامة التي تُستخدم في حالات معينة، مثل مصادرة الأموال المحصلة من الجرائم و المخالفات القانونية، تُستند المصادرة إلى مبدأ العدالة و المحاسبة و تُهدف إلى ردع الانتهاكات و حماية المجتمع من الأضرار الناتجة عن الجرائم.

❖ **الخُمس:**

يُفرض الخُمس على غنائم الحروب و الكنوز و المكتشفات الثمينة التي تُحصل من غير كُلفة كبيرة.

تُخصص عائدات الخُمس إلى المجالات التي تُفيد المجتمع مثل الدفاع و الإنفاق على الفقراء و المحتاجين.

❖ **الوقف:**

يُعدّ الوقف من أهم أدوات المالية العامة في النظام الإسلامي، ويُعرف الوقف بأنه تخصيص أصل مُعين لخدمة مُحددة للأبد، مثل بناء المساجد و المستشفيات و المدارس و غيرها كما يُساهم الوقف في توفير الخدمات العامة و تحقيق العدالة الاجتماعية و الرخاء للمواطنين.

❖ **العُشور:**

يُفرض العُشور على بعض المنتجات الزراعية و المنتجات المعينة التي تُحقق شروطًا معينة، وتُخصص عائدات العُشور إلى المجالات التي تُفيد المجتمع مثل الدفاع و الإنفاق على الفقراء و المحتاجين.

❖ **الرسوم:**

تُفرض الرسوم على الخدمات العامة التي تُقدم من قبل الدولة مثل الرسوم على الاستخدام الجمارك و الرسوم على التراخيص و الرسوم على الخدمات المتعلقة بالصحة و التربية و غيرها.

[38] محمد عبد الفتاح ياغي، **مبادئ الإدارة العامة**، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2010، ص، 53.

تُساهم الرسوم في تمويل الخدمات العامة و تحقيق العدالة في التكلفة و الاستفادة من الخدمات.

❖ **القروض:**

تُقدم القروض من قبل الدولة إلى المواطنين و المؤسسات لتمويل المشاريع و الأنشطة الاقتصادية و تحقيق النمو الاقتصادي.

تُستند القروض إلى مبادئ الإسلام في التعاون و التكافل و تُهدف إلى توفير فرص عمل جديدة و تحقيق العدالة الاجتماعية.

❖ **المنح:**

تُقدم المنح من قبل الدولة إلى المواطنين و المؤسسات لتمويل المشاريع و الأنشطة الاقتصادية و تحقيق النمو الاقتصادي.

تُستند المنح إلى مبادئ الإسلام في التعاون و التكافل و تُهدف إلى توفير فرص عمل جديدة و تحقيق العدالة الاجتماعية.

❖ **الاستثمارات:**

تُستثمر الأموال العامة في المشاريع الاستراتيجية و المهمة للتنمية الاقتصادية مثل البنية التحتية و الطاقة و الصناعة و الزراعة و غيرها.

تُساهم الاستثمارات في تحقيق النمو الاقتصادي و خلق فرص عمل جديدة و تحسين مستوى معيشة المواطنين.

❖ **التأمين:**

يُعدّ التأمين من أدوات المالية العامة التي تُساهم في حماية المجتمع من المخاطر و التحديات مثل الكوارث الطبيعية و الحوادث و الأمراض.

تُستند التأمين إلى مبادئ الإسلام في التكافل و التعاون و تُهدف إلى تقاسم المخاطر و توفير الحماية للمواطنين و المؤسسات.

❖ **التنظيم:**

تُساهم السياسات و اللوائح التنظيمية في توجيه السلوك الاقتصادي و تحقيق العدالة الاجتماعية و الرخاء للمواطنين.

تُستند السياسات و اللوائح التنظيمية إلى مبادئ الإسلام في العدالة و النزاهة و تُهدف إلى حماية المستهلك و المنتج و ضمان الاستقرار الاقتصادي.

باختصار، تُعدّ هذه الأدوات من أهم أدوات المالية العامة في النظام الاقتصادي الإسلامي و تُساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية و الرخاء للمواطنين و التنمية الاقتصادية المستدامة.

الفصل السادس: المحاور والتحديات الاقتصادية الحالية التي تؤثر على المالية العمومية

1. التوجهات الاقتصادية الحالية التي تؤثر على المالية العمومية تشمل[39]:

❖ التضخم

ارتفاع مستويات التضخم يؤثر على القوة الشرائية ويزيد من تكاليف المعيشة، مما يمكن أن يدفع الحكومة إلى زيادة النفقات الاجتماعية.

❖ أسعار الفائدة

ارتفاع أسعار الفائدة يزيد من تكاليف خدمة الدين العام، مما يؤثر على الميزانيات الحكومية ويقلل من القدرة على الاستثمار في مشاريع جديدة.

❖ النمو الاقتصادي

معدل النمو الاقتصادي يؤثر على الإيرادات الضريبية. عند ارتفاع النمو، تزداد الإيرادات، بينما قد تؤدي الركود إلى تراجعها.

❖ التجارة الدولية

[39] سيد احكمة مدرالي، السياسات المالية الحكومية في ظل تكنولوجيات الاعلام والاتصال، الرفعة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2023، ص 31.

التوترات التجارية والسياسات الحمائية يمكن أن تؤثر على الصادرات والواردات، مما يؤثر على الإيرادات الجمركية.

❖ **التحولات التكنولوجية**

الابتكارات التكنولوجية تؤثر على القطاعات الاقتصادية، مما قد يتطلب استثمارات إضافية في التعليم والتدريب.

❖ **الاستدامة البيئية**

التوجه نحو الاستدامة يتطلب استثمارات في البنية التحتية الخضراء، مما يؤثر على تخصيص الموارد.

❖ **الأزمات الصحية**

مثل جائحة كوفيد-19، تؤدي إلى زيادة النفقات الصحية وتأثيرات اقتصادية طويلة الأمد.

❖ **السياسات المالية والنقدية**

التغيرات في السياسات المالية والنقدية تؤثر على الاستقرار المالي وقدرة الحكومة على إدارة الدين.

هذه التوجهات تتفاعل مع بعضها البعض، مما يجعل من المهم أن تتابع الحكومات هذه الديناميكيات لضمان استدامة المالية العمومية.

2. اليات بناء الموازنة الحديثة

بناء الموازنة الحديثة يتطلب اتباع عدة آليات وأساليب لضمان فعالية وكفاءة الاستخدام الأمثل للموارد المالية. إليك بعض الآليات الرئيسية:

❖ **التخطيط الاستراتيجي:**

- تحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.
- وضع خطط مدروسة لتحقيق هذه الأهداف على المدى القصير والطويل.

❖ **الميزة القائمة على النتائج:**

- التركيز على الأهداف والنتائج بدلاً من مجرد إدراج النفقات والإيرادات.
- قياس الأداء وتقييم النتائج لتحقيق تحسينات مستمرة.

❖ **مشاركة المعنيين:**

- إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في عملية إعداد الموازنة.
- ضمان أن تعكس الموازنة احتياجات المواطنين وتطلعاتهم.

❖ **التحليل المالي:**

- استخدام البيانات والإحصائيات لتحليل الاتجاهات المالية والتنبؤ بالعجز أو الفائض.
- تقييم المخاطر المالية وتطوير استراتيجيات للحد منها.

❖ **الإدارة المالية السليمة:**

- تطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة في إعداد وتنفيذ الموازنة.
- إدارة النفقات بفعالية وتجنب الهدر.

❖ **التكنولوجيا والرقمنة:**

- استخدام أنظمة المعلومات المالية الحديثة لتحسين دقة البيانات وسرعة المعالجة.
- تطبيق أدوات التحليل المالي الرقمية لتعزيز اتخاذ القرار.

❖ **المراجعة والتقييم المستمر:**

- إجراء مراجعات دورية للموازنة لتقييم الأداء وتحديد مناطق التحسين.
- تعديل الموازنة بحسب المتغيرات الاقتصادية والاحتياجات الجديدة.

❖ **الاستدامة المالية:**

- التركيز على تحقيق توازن بين الإيرادات والنفقات لضمان استدامة المالية العمومية.
- تعزيز الإيرادات من خلال تحسين نظام الضرائب وتوسيع قاعدة دافعي الضرائب.
- تساهم هذه الآليات في تعزيز فعالية وكفاءة الموازنة، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج أفضل على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

3. التحديات الرئيسية التي تواجه بناء الموازنة الحديثة[40]

[40] نفس المرجع، ص 52

بناء الموازنة الحديثة يواجه عدة تحديات رئيسية، منها:

❖ **عدم الاستقرار الاقتصادي:**

التقلبات الاقتصادية العالمية والمحلية تؤثر على الإيرادات والنفقات، مما يجعل التخطيط المالي صعبًا.

➢ **التضخم:**

ارتفاع مستويات التضخم يزيد من تكاليف المعيشة ويؤثر على الإنفاق الحكومي، مما يؤدي إلى ضغط على الميزانية.

➢ **الديون العامة:**

مستويات الدين المرتفعة تحد من قدرة الحكومات على تخصيص الموارد للقطاعات الحيوية وتزيد من تكاليف خدمة الدين.

➢ **نقص الشفافية والمساءلة:**

غياب الشفافية في إدارة الأموال العامة يمكن أن يؤدي إلى الفساد والهدر، مما يؤثر سلبًا على فعالية الموازنة.

➢ **تغيرات الأولويات الاجتماعية:**

تغير احتياجات المجتمع وتطلعاته يمكن أن يؤدي إلى صعوبة في تحديد أولويات الإنفاق.

➢ **التحديات البيئية:**

الحاجة إلى الاستثمار في الاستدامة والتغير المناخي تتطلب موارد إضافية قد تتعارض مع الميزانيات المحدودة.

➢ **المشاكل الهيكلية:**

العوامل الهيكلية مثل البطالة والفقر تؤثر على الإيرادات وتزيد من الضغط على النفقات الاجتماعية.

➢ **تكنولوجيا المعلومات:**

الحاجة إلى تحديث الأنظمة المالية والتكنولوجية قد تواجه عقبات في التمويل أو الكفاءة.

- **الاعتماد على الإيرادات غير المستدامة:**

الاعتماد على مصادر دخل غير مستدامة مثل العائدات النفطية يمكن أن يؤدي إلى تقلبات حادة في الميزانية.

- **فقدان الثقة العامة:**

عدم الثقة في الحكومة أو المؤسسات المالية يمكن أن يؤثر سلبًا على الالتزام الضريبي ويزيد من مقاومة التغييرات في السياسات المالية.

تتطلب هذه التحديات استجابة استراتيجية ومرنة لضمان بناء موازنة فعالة ومستدامة

4. اليات تحسين الشفافية في إدارة الميزانية

تحسين الشفافية في إدارة الميزانية يتطلب مجموعة من الخطوات والإجراءات، منها[41]:

- **نشر المعلومات:**

من خلال نشر تقارير مالية دورية تشمل تفاصيل عن الإيرادات والنفقات والتوقعات المستقبلية و استخدام منصات إلكترونية متاحة للجمهور لتسهيل الوصول إلى المعلومات.

- **توضيح العمليات:**

عن طريق شرح كيفية إعداد الميزانية والعمليات المتبعة في تخصيص الموارد و توضيح المعايير المستخدمة لتحديد الأولويات المالية.

- **المشاركة المجتمعية:**

[41] نفس المرجع، ص 59.

إشراك المواطنين والمجتمع المدني في عملية إعداد الميزانية من خلال ورش عمل ومشاورات و استخدام استطلاعات الرأي لجمع الملاحظات حول احتياجات المجتمع.

- **تقييم الأداء:**

إنشاء مؤشرات قياس الأداء لقياس فعالية البرامج والمشاريع و نشر نتائج التقييمات لتوضيح مدى تحقيق الأهداف.

- **تعزيز المساءلة:**

وضع آليات لمحاسبة المسؤولين عن تنفيذ الميزانية و إنشاء هيئات رقابية مستقلة لمراقبة الأداء المالي.

- **تدريب الموظفين:**

توفير تدريب مستمر للموظفين في مجال الإدارة المالية والشفافية وتعزيز ثقافة الشفافية داخل المؤسسات الحكومية.

- **استخدام التكنولوجيا:**

تطبيق أنظمة إدارة مالية حديثة تسهل تتبع النفقات والإيرادات واستخدام التطبيقات والبرامج التي تعزز الشفافية وتسمح بالتحليل السريع للبيانات.

- **إعداد تقارير مبسطة:**

تقديم تقارير مختصرة وسهلة الفهم للجمهور عن الميزانية وآثارها واستخدام الرسوم البيانية والمخططات لتوضيح المعلومات المالية.

- **تعزيز الالتزام القانوني:**

تطبيق القوانين واللوائح المتعلقة بالشفافية في إدارة الميزانية و التأكد من أن جميع الإجراءات تتماشى مع المعايير الدولية للشفافية المالية.

5. ميكانزمات تحسين الشفافية المالية باستخدام التكنولوجيا بشكل أكبر

تحسين الشفافية المالية باستخدام التكنولوجيا يمكن أن يتم من خلال عدة استراتيجيات فعالة، منها:

❖ **إنشاء منصات معلومات مفتوحة:**

- تطوير مواقع إلكترونية تتيح للمواطنين الوصول إلى معلومات الميزانية، النفقات، والإيرادات بشكل سهل وواضح.
- استخدام الرسوم البيانية التفاعلية لتقديم البيانات بشكل بصري يسهل فهمه.

❖ **تطبيقات الهواتف الذكية:**

- تصميم تطبيقات تسمح للمواطنين بمتابعة الإنفاق الحكومي وتقديم الملاحظات بشكل فوري.
- توفير إشعارات حول التحديثات المالية والميزانية.

❖ **تقنيات البيانات الكبيرة:(Big Data)**

- تحليل كميات ضخمة من البيانات المالية لتحديد الأنماط والاتجاهات، مما يساعد في تحسين اتخاذ القرارات.
- استخدام الذكاء الاصطناعي للتنبؤ بالمشكلات المالية المحتملة.

❖ **تقنية البلوكشين:**

- استخدام البلوكشين لتعزيز الشفافية والأمان في المعاملات المالية، مما يقلل من فرص الفساد.
- توفير سجل دائم وموثوق للمعاملات الحكومية.

❖ **التحقق المستقل:**

- استخدام التكنولوجيا لتسهيل عمليات التدقيق المالي المستقل، مما يعزز من الثقة في المعلومات المالية.
- توفير أدوات للتحقق من صحة البيانات المالية من قبل أطراف ثالثة.

❖ **التفاعل الاجتماعي:**

- استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لجمع آراء المواطنين حول الميزانية والمشاريع الحكومية.
- إنشاء منتديات نقاش عبر الإنترنت لتعزيز الحوار والشفافية.

❖ **التقارير الآلية:**

- تطوير أنظمة توفر تقارير مالية آلية ودورية للمواطنين وللمسؤولين، مما يسهل متابعة الأداء المالي.

- استخدام الذكاء الاصطناعي لتوليد تقارير مخصصة بناءً على احتياجات المستخدمين.

❖ **التدريب والوعي:**

- تقديم دورات تدريبية عبر الإنترنت للموظفين والمواطنين حول كيفية استخدام الأنظمة المالية والتقنية.
- تعزيز الثقافة المالية بين المواطنين لزيادة الوعي بأهمية الشفافية.

❖ **تحسين الأمان السيبراني:**

- ضمان أمان البيانات المالية من خلال تطبيق نظم أمان متقدمة، مما يعزز الثقة في المعلومات المتاحة.

توفير تدريبات للموظفين حول كيفية حماية المعلومات المالية.

بتطبيق هذه الاستراتيجيات، يمكن تعزيز الشفافية المالية بشكل كبير، مما يؤدي إلى تحسين الثقة بين الحكومة والمواطنين وزيادة كفاءة إدارة الموارد العامة.

6. كيف يمكن قياس فعالية استراتيجيات الشفافية المالية

قياس فعالية استراتيجيات الشفافية المالية يتطلب استخدام مجموعة من الأدوات والمعايير، منها[42]:

❖ **المؤشرات الكمية:**

➢ **نسب الشفافية :**

قياس نسبة المعلومات المالية التي تم نشرها مقارنة بما هو مطلوب قانونيًا.

➢ **مستوى المشاركة :**

عدد المواطنين أو المنظمات الذين يشاركون في عمليات الميزنة أو تقديم الملاحظات.

➢ **استطلاعات الرأي:**

- إجراء استطلاعات لتقييم مدى ثقة المواطنين في الحكومة وقدرتها على إدارة الموارد المالية بشفافية.
- قياس مستوى الوعي بين المواطنين حول كيفية استخدام الأموال العامة.

❖ **تحليل الأداء المالي:**

[42] نفس المرجع، ص73.

- مقارنة الأداء المالي قبل وبعد تنفيذ استراتيجيات الشفافية، مثل التغيرات في الإيرادات والنفقات.
- تقييم نتائج البرامج والمشاريع الحكومية وتحديد مدى تحقيق الأهداف المحددة.

❖ **تقييمات خارجية:**

الاستعانة بجهات مستقلة لتقييم فعالية استراتيجيات الشفافية المالية، وتقديم تقارير موضوعية حول الأداء.

❖ **مراقبة التغيرات في السلوك:**

تحليل التغيرات في سلوك المواطنين، مثل زيادة المشاركة في الفعاليات العامة أو تقديم الشكاوى حول الاستخدام غير السليم للموارد.

❖ **أدوات القياس التكنولوجي:**

استخدام أنظمة تحليل البيانات لقياس فعالية الأنظمة الإلكترونية التي تم تنفيذها لرصد الشفافية.

❖ **التقارير الدورية:**

إعداد تقارير دورية توضح مدى تقدم استراتيجيات الشفافية، والتحديات التي تم مواجهتها، والنجاحات التي تحققت.

❖ **مقارنة دولية:**

استخدام مؤشرات مثل مؤشر الشفافية الدولية لمقارنة أداء الدولة مع دول أخرى، مما يساعد في وضع استراتيجيات تحسين مستمرة.

❖ **مراجعات داخلية:**

إجراء مراجعات دورية داخلية لتقييم مدى التزام الفرق الحكومية بتطبيق مبادئ الشفافية المالية.

❖ **تتبع التقدم الزمني:**

قياس مدى التقدم على مر الزمن في تحقيق الأهداف المحددة، مثل تحسين جودة البيانات أو زيادة مستوى الشفافية.

من خلال استخدام هذه الأدوات والمعايير، يمكن للحكومات تقييم فعالية استراتيجيات الشفافية المالية، مما يساعد في تحسين الأداء وزيادة الثقة العامة

7. أبرز التحديات التي تواجه تنفيذ استراتيجيات الشفافية المالية

تنفيذ استراتيجيات الشفافية المالية يواجه عدة تحديات رئيسية، منها[43]:

❖ **المقاومة الداخلية:**

قد يواجه الموظفون في القطاع العام مقاومة للتغيير، خاصة إذا كانوا معتادين على طرق العمل التقليدية.

❖ **نقص المهارات:**

نقص المهارات التقنية والخبرات اللازمة لتطوير وتنفيذ الأنظمة التكنولوجية الجديدة قد يعيق التقدم.

❖ **التكلفة المالية:**

تكاليف تطوير وصيانة الأنظمة التكنولوجية يمكن أن تكون مرتفعة، مما يشكل عبئًا على الميزانية العامة.

❖ **البنية التحتية التكنولوجية:**

عدم توفر بنية تحتية تكنولوجية كافية أو حديثة في بعض المناطق قد يعيق تنفيذ التكنولوجيا المطلوبة.

❖ **مخاوف الأمان:**

القلق بشأن الأمان السيبراني وحماية البيانات المالية الحساسة قد يؤخر تبني الأنظمة الجديدة.

❖ **التحديات القانونية:**

[43] نفس المرجع، ص119.

وجود أطر قانونية غير مناسبة أو معقدة قد تعوق تطبيق مبادئ الشفافية والابتكار التكنولوجي.

❖ **جودة البيانات:**

عدم توفر بيانات دقيقة وموثوقة قد يؤثر على فعالية استراتيجيات الشفافية، مما يؤدي إلى سوء اتخاذ القرار.

❖ **تعدد الجهات المعنية:**

التنسيق بين مختلف الوزارات والهيئات الحكومية قد يكون صعبًا، مما يؤدي إلى تباين في تطبيق استراتيجيات الشفافية.

❖ **عدم الثقة العامة:**

إذا كانت هناك قلة ثقة في الحكومة أو المؤسسات المالية، قد يكون من الصعب إقناع المواطنين بأهمية الشفافية.

❖ **التغيرات التكنولوجية السريعة:**

سرعة تطور التكنولوجيا قد تتطلب تحديث مستمر للأنظمة، مما يشكل تحديًا في الاستمرارية والفعالية.

تتطلب مواجهة هذه التحديات استراتيجيات شاملة تشمل التعليم، والتدريب، والتعاون مع جميع الأطراف المعنية، بالإضافة إلى تخطيط مالي سليم

8. بعض الأمثلة الناجحة لتطبيق الشفافية المالية في دول مختلفة.

ندكر من اهمها[44]:

❖ **نيوزيلندا:**

اعتمدت نظام الميزانية على النتائج، حيث يتم نشر تقارير شاملة توضح كيفية تخصيص الموارد وتأثيرها. تتيح الحكومة للمواطنين الوصول إلى معلومات مفصلة حول الإنفاق العام.

[44] نفس المرجع، ص 153.

❖ **المملكة المتحدة:**

أطلقت "مبادرة الميزانية المفتوحة"، حيث تُنشر بيانات الميزانية بشكل دوري عبر الإنترنت، مما يسهل على المواطنين الاطلاع على المعلومات المالية ومراقبة الإنفاق.

❖ **أستونيا:**

استخدمت أستونيا التكنولوجيا بشكل فعال لتعزيز الشفافية، حيث تقدم معلومات الميزانية عبر منصات إلكترونية، مما يتيح للمواطنين تتبع الإنفاق الحكومي بسهولة.

❖ **كندا:**

طورت الحكومة الكندية "البوابة المالية المفتوحة"، التي توفر المعلومات المالية بشكل شامل، بالإضافة إلى إدماج المجتمع المدني في عملية إعداد الميزانية.

❖ **البرازيل:**

اعتمدت نظام "الميزانية المفتوحة" الذي يتيح للمواطنين الاطلاع على تفاصيل الميزانية، مما يعزز المشاركة المجتمعية ويقلل من الفساد.

❖ **جنوب أفريقيا:**

قامت الحكومة بتطوير أنظمة رقمية تسمح للمواطنين بمراقبة الإنفاق الحكومي، مما يزيد من مستوى الشفافية والمساءلة.

❖ **السويد:**

تتمتع السويد بنظام شفافية قوي، حيث يتم نشر تقارير الميزانية وآثارها على المواطنين بانتظام، مما يعزز الثقة بين الحكومة والمواطنين.

❖ **فنلندا:**

استخدمت فنلندا نظامًا للميزانية العامة يعتمد على الشفافية، حيث يتم نشر معلومات حول جميع التكاليف والإيرادات، مما يسهل على المواطنين فهم الوضع المالي للدولة.

تظهر هذه الأمثلة كيف يمكن للدول تعزيز الشفافية المالية من خلال استخدام التكنولوجيا، والمشاركة المجتمعية، ونشر المعلومات بشكل دوري

9. كيف يمكن للدول العربية الاستفادة من هذه التجارب

يمكن للدول العربية الاستفادة من التجارب الناجحة في تعزيز الشفافية المالية من خلال مجموعة من الخطوات، منها[45]:

❖ تطوير الإطار القانوني:

مراجعة وتحديث القوانين واللوائح المتعلقة بالشفافية المالية، مع ضمان توافقها مع المعايير الدولية.

❖ استثمار في التكنولوجيا:

تبني أنظمة إدارة مالية حديثة وتكنولوجيا المعلومات لتحسين جمع البيانات وتحليلها، مما يسهل الوصول إلى المعلومات المالية.

❖ إنشاء منصات إلكترونية:

تطوير مواقع إلكترونية تتيح للمواطنين الوصول إلى بيانات الميزانية والنفقات العامة، مع تقديم تقارير دورية حول الأداء المالي.

❖ تعزيز المشاركة المجتمعية:

إشراك المواطنين والمجتمع المدني في عمليات إعداد الميزانية من خلال ورش عمل واستطلاعات للرأي، مما يعزز الشعور بالمسؤولية.

[45] نفس المرجع، ص 196.

❖ **توفير التدريب والتوعية:**

تنظيم برامج تدريبية للموظفين الحكوميين حول أهمية الشفافية المالية وكيفية تطبيقها، وتعزيز الوعي بين المواطنين حول حقوقهم المالية.

❖ **تحديد مؤشرات الأداء:**

وضع مؤشرات قياس الأداء لتقييم فعالية البرامج والمشاريع، ونشر نتائج هذه التقييمات بشكل دوري لتعزيز المساءلة.

❖ **تعزيز الشفافية في العقود الحكومية:**

نشر تفاصيل العقود والمشتريات العامة، مما يقلل من فرص الفساد ويعزز الثقة العامة.

❖ **تطبيق المراجعة المستقلة:**

الاستعانة بجهات مستقلة لتقييم الأداء المالي وتقديم تقارير موضوعية حول الشفافية والإدارة المالية.

❖ **تعزيز الشفافية في المساعدات الدولية:**

توفير معلومات دقيقة حول كيفية استخدام المساعدات الدولية، مما يعزز الثقة في كيفية إدارة هذه الموارد.

❖ **التعاون الإقليمي:**

تبادل الخبرات وأفضل الممارسات مع الدول العربية الأخرى لتعزيز الشفافية المالية على مستوى المنطقة.

من خلال اتباع هذه الخطوات، يمكن للدول العربية تعزيز الشفافية المالية، مما يؤدي إلى تحسين الإدارة المالية وزيادة الثقة بين الحكومة والمواطنين

10. الدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمات غير الحكومية في تعزيز الشفافية المالية

دورًا حيويًا في تعزيز الشفافية المالية من خلال عدة مجالات تلعب المنظمات غير الحكومية(NGOs) منها[46]:

❖ **المراقبة والتقييم:**

مراقبة الإنفاق الحكومي وتقييم البرامج والمشاريع، مما يساعد في الكشف عن أي تجاوزات أو فساد.

❖ **توعية الجمهور:**

نشر الوعي بين المواطنين حول حقوقهم المالية، وكيفية متابعة الإنفاق العام، وأهمية الشفافية.

❖ **تيسير المشاركة المجتمعية:**

تنظيم ورش عمل وندوات لجمع آراء المواطنين حول الميزانية وأولويات الإنفاق، مما يعزز المشاركة في عمليات صنع القرار.

❖ **جمع البيانات وتحليلها:**

إجراء أبحاث ودراسات حول الأداء المالي الحكومي، وتقديم تحليل موضوعي للمعلومات المالية.

❖ **تعزيز الشراكات:**

التعاون مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص لتعزيز الشفافية من خلال مشاريع مشتركة ومبادرات تعليمية.

❖ **تطوير أدوات الشفافية:**

تصميم أدوات وتطبيقات تساعد المواطنين على تتبع الإنفاق الحكومي، مثل مواقع الإنترنت أو التطبيقات الذكية.

❖ **تقديم المشورة الفنية:**

[46] نفس المرجع ، ص 213.

تقديم المشورة للحكومات حول كيفية تحسين أنظمتها المالية وتعزيز الشفافية.

❖ **تدوين الشفافية:**

نشر تقارير دورية حول مستوى الشفافية المالية في الحكومة، مما يساعد في تحسين المساءلة.

❖ **تعزيز الثقافة المؤسسية:**

العمل على تعزيز ثقافة الشفافية داخل المؤسسات الحكومية من خلال برامج تدريبية وتوعوية.

من خلال هذه الأنشطة، يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تلعب دورًا أساسيًا في تعزيز الشفافية المالية، مما يسهم في تحسين إدارة الموارد العامة وزيادة الثقة بين الحكومة والمواطنين

11. أمثلة ناجحة لمنظمات غير حكومية حققت تقدمًا في الشفافية المالية

إليك بعض الأمثلة الناجحة لمنظمات غير حكومية حققت تقدمًا في تعزيز الشفافية المالية[47]:

➢ **منظمة شفافية الدولية:(Transparency International)**

منظمة عالمية تعمل على مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية. تقوم بنشر مؤشر الفساد العالمي الذي يقيم مستوى الفساد في الدول، مما يساعد على رفع الوعي وتحفيز الحكومات على تحسين الشفافية.

➢ **أوكسفام:(Oxfam)**

تعمل على تعزيز العدالة الاجتماعية، وقد أطلقت حملات للشفافية في المساعدات الإنسانية والإنفاق الحكومي، مما يعزز المساءلة في كيفية استخدام الأموال.

➢ **المعهد الدولي للشفافية:(International Budget Partnership)**

يركز على تعزيز الشفافية المالية من خلال مبادرة "موازنة مفتوحة"، التي تساعد الدول على تحسين شفافية الميزانية وتقييم الأداء المالي.

[47] نفس المرجع، ص 269.

- **المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية:**

يساهم في تعزيز الشفافية المالية من خلال مراقبة الإنفاق الحكومي وتقديم تقارير حول كيفية تخصيص الموارد العامة.

- **الحركة العالمية من أجل الشفافية:(Global Movement for Transparency)**

تجمع مجموعة من المنظمات غير الحكومية التي تعمل على تعزيز الشفافية والمساءلة في مختلف الدول من خلال تبادل المعرفة وأفضل الممارسات.

- **برنامج الشفافية في المساعدات:(Aid Transparency Initiative)**

يركز على تحسين الشفافية في المساعدات الدولية، مما يساعد على ضمان استخدام الموارد بشكل فعال وموثوق.

- **المبادرة العالمية للشفافية في الصناعات الاستخراجية (Extractive Industries Transparency Initiative – EITI):**

تهدف إلى تعزيز الشفافية في قطاع النفط والغاز والمعادن من خلال إلزام الحكومات والشركات بنشر معلومات حول الإيرادات والنفقات.

قائمة المصادر والمراجع

اولا: باللغة العربية

✓ **الكتب:**

احمد زهير شامية وخالد شحادة الخطيب، **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، عمان، 2012،

ادم مهدي احمد، **مفاهيم المالية العامة**، الطبعة الاولى، الشركة العالمية للطباعة والنشر، القاهرة، 2009.

حلمي مجيد محمد الحمدي، **المالية العامة**، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1992

حميد بوزيدة، **جباية المؤسسات– دراسة تحليلية في النظرية العامة للضريبة الرسم على القيمة المضافة دراسة نظرية وتطبيقية–**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر ،2007

رمزي زكي، **انفجار العجز، علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشي والمنهج التنموي**، الطبعة الاولى، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق ، 2000.

سليمان احمد اللوزي وعلي محمد خليل، **المالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ،2000

شعبان فهمي عبد العزيز، **اتجاهات في إصلاحات السياسة االمالية ودور الاقتصاد الإسلامي**، مقدمة إلى مؤتمر التحديات المعاصرة محاضرة في، القاهرة للاقتصاد المعاصر، :من 2إ لى3جويلية،1995

عادل حشيش ومصطفى رشدي، **مقدمة في الاقتصاد العام**، الطبعة الاولى، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1998،

عادل فليح وطلال محمود كداوي، **اقتصاديات المالية العامة**، الجزء الثاني، العراق، دار النجاح،1989

عاطف صدقي، **المالية العامة**، الطبعة الثانية، دار النهضة العلمية، القاهرة، ،2014

عبد الله خبابة، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ،2009

فاطمة السويسي، **المالية العامة– موازنة، ضرائب–**، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، 2005

محمد دويدار، **دراسات في الاقتصاد المالي**، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، مصر، ،1985

محمد عبد الفتاح ياغي، **مبادئ الإدارة العامة**، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2010

محمد عبد المنعم عفر وأحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق**، الإسكندرية:مؤسسة شباب الجامعة،1999.

محمود حسين الوادي وزكرياء احمد عزام، **المالية العامة والنظام المالي في الإسلام**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، ،2000

محمود حسين الوادي، **تنظيم الإدارة المالية من أجل ترشيد الإنفاق الحكومي ومكافحة الفساد**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ،2010،

نوزاد الهيتي، **مقدمة في الأسواق المالية**، أكادمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، ،1998

هدى العازوي ومحمد طاقة، **اقتصاديات المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، ،2007

✓ **المجلات العلمية**

بوجلال أحمد .غزال مفتاح فاطمة بن عية، **تحديث منظومة الميزانية العامة للدولة وأهميها في المالية العامة**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، المجلد السادس، العدد الاول، الجزائر، 2022.

*حسونة عبد الغني، **تدابير مكافحة الفساد في إطار القواعد القانونية للمحاسبة العمومية**، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، المجلد الخامس، العدد الاول، الجزائر، 2023*

سني اسماعيل، شارفي ناصر ، **دور اجهزة الرقابة المالية العليا في تعزيز الشفافية المالية دراسة حالة تقرير مجلس المحاسبة حول تنفيذ الميزانية العامة للدولة**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد السابع، العدد الثاني، الجزائر، 2023

لحسن دردوري .الأخضر لقليطي، **الموازنة العامة في التشريع الجزائري**، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد الثاني، العدد الثالث، الجزائر، 2017

محبوب فاطمة، سنوسي اسامة، **الرقابة المالية كآلية لحوكمة الميزانية العامة للدولة**، مجلة اقتصاد المال و الأعمال، المجلد الثاني، العدد الاول، الجزائر

✓ **المراجع باللغة الاجنبية:**

Jean Cathelineau, **Finances publiques**- Politique Budgétaire et Droit financier, LGDJ, Paris, 1976.
Jese Gaston, **Cours de Sciences des Finances et de Legislation financière**, Paris, .
Louis CARTOU, **Droit Fiscal International et Européen**, Dalloz, 1986.
Pierre Lalumiere**, Les Finances Publiques**, Armand Colin collection, 7 ème édition, Paris, 1993.
Raymond Muzellek**, Finances Publiques**, Dalloz, 15eme édition,Paris, 2019.